حوليات آداب عين شمس المجلد 51 (عدد إبريل – يونيو 2023)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

العنف ضد المرأة
"دراسة ميدانية عن تأثير الخرس الزوجي على المرأة"

د.هالة منصور*

أستاذ علم الاجتماع المساعد بقسم العلوم التأسيسية– بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها
halab68@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/1/29
تاريخ قبول البحث: 16 /2/ 2020
تاريخ النشر: 2023/6/30

المستخلص:

لاطالما ألقت المؤتمرات والاتفاقيات الدولية الأضواء على خطورة العنف ضد المرأة ودعت إلى مواجهته بقوة لما له من آثار سلبية على المرأة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام، وإذا كنا بصدد مواجهة ثقافة مجتمعية مسرطنة تقترب بتابوهات الثقافة الشعبية فإننا في حرب ضروس فظاهرة الخرس الزوجي التي تعبر بشكل أخر عن الطلاق العاطفي باعتبارها أحد أقسى أشكال العنف ضد الفتاة والمرأة المصرية، كما تعكسها نوعية اتجاهاتهم نحو هذا العنف فالعنف الممارس من الزوج لزوجته بات من الظواهر المستفحلة في المجتمع، زيادة على أن هذا العنف يصاحبه السكوت عن حجم الإساءة مع تمادي الممارس للعنف في عنفه مع غياب العقاب. وانطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي مؤداه ماهي مسببات الخرس الزوجي الذي أضحى ظاهرة مجتمعية، وكيف تؤثر تلك الظاهره على المرأة وعلى أدوارها الزواجية؟.

وأجريت الدارسة الميدانية في محافظة الفيوم على عينة مختارة شملت الريف وحضر محافظة الفيوم، وقد روعي في العينة أن تشمل كافة مراكز محافظة الفيوم التسع بريفها وحضرها. وقد تم إجراء الدراسة الميدانية في الفترة من إبريل 2018 وحتى أغسطس 2018 وتمثلت أهم نتائج الدراسة من خلال بعض الإجابات من المقابلات المتعقمه خلال فتره اجراء البحث أن أحد الأوجه الأخرى للخرس الزوجي ازدياد معدلات العنف داخل الأسرة وقد تمثل هذا العنف على المرأه هو العنف الجسدي والنفسي. كما تراءى ذلك العنف في العنف الجسدي "الضرب"، بينما تمثل العنف النفسي في العنف التعبيري كالشتم والجرح والتحقير.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2023.

المقدمة:

برز الاهتمام بقضايا العنف ضد المرأة منذ العقد الأخير في القرن العشرين، وفي إطار ذلك تزايدت الأطروحات من نافذة الأمم المتحدة تلك التي تضمنت العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية، االتي تعضد المرأة وتلقي بالضوء على أهمية المساواة بينها وبين الرجل، وتعلي خطاب الجندرية، وعلى الرغم من التطور الفكري والنظري الهائل التي تمت معالجة قضايا المرأة في إطاره، لتصبح شريكة كاملة في التنمية الشاملة في إطار المساواة والاهتمام بقيمة العنصر البشري بنوعيه، إلا أن الواقع الفعلي للمرأة لم يعكس هذا الاهتمام أو يتأثر بقوة بذلك الطرح.

وعلى الرغم من إقرار كافة الديانات السماوية والمذاهب الإنسانية على الرحمة والرأفة والرفق بين بني الإنسان، إلا أن الإنسانية مازالت تدفع ضريبة اعتمادها العنف وسيلة للحياة والتخاطب. فرواسب الخطابات الهمجية والعدوانية يعاد انتجها في الأذهان وسلوكيات البعض في التعامل والحياة معتمدين أرضية منهج العنف المضاد للآخر، فهي مشكلة قديمة جديدة لا تلبث أن تستقر في ساحتنا الإنسانية كل حين لتصادر أمننا الإنساني وتقدمنا البشري من خلال ممارسة السيطرة والعنف القسري ضد الأضعف.

يتأتى لنا هنا أحد صور ذلك العنف وهو العنف ضد المرأة بشكل عامل وعلى اعتبار أنها عامود الأسرة فهي بذلك تعكس نوعا من أنواع العنف الممارس على الأسرة بشكل أكثر خصوصية، لقد أضحى العنف ضدها كينونتها الأنثوية ظاهرة اجتماعية تعاني منها كثير من المجتمعات، وتعد هذه الظاهرة نتاجاً للخل في النظام الأسري، وينظر لها بعض الباحثين علي اعتبار أنها نتاجا عن فشل عملية التنشئة الاجتماعية التي تعد من بين العمليات التي تُعلي بناء المجتمع وتعمل على تماسكه.

وترتيبا على ماسبق يقودنا الحديث إلى القول بأن العنف ضد المرأة يمثل خطورة كبيرة علي حياة الفرد والمجتمع، فهو من ناحية يصيب الخلية الأولي في المجتمع بالخلل، ويعيقها عن أداء وظائفها الاجتماعية والتربوية الأساسية ويعمل علي إنتاج أنماط من السلوك والعلاقات غير السوية بين أفراد الأسرة الواحدة، ما يستوجب الاهتمام العلمي بهذه الظاهرة للحد منها والوقاية مما قد ينتج عنها من تبعات.

أولا: إشكالية الدراسة

لاطالما ألقت المؤتمرات والاتفاقيات الدولية الأضواء على خطورة العنف ضد المرأة ودعت إلى مواجهته بقوة لما له من آثار سلبية على المرأة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام، وإذا كنا بصدد مواجهة ثقافة مجتمعية مسرطنة تقترب بتابوهات الثقافة الشعبية فإننا في حرب ضروس فظاهرة الخرس الزوجي التي تعبر بشكل أخر عن الطلاق العاطفي باعتبارها أحد أقسى أشكال العنف ضد الفتاة والمرأة المصرية، كما تعكسها نوعية اتجاهاتهم نحو هذا العنف فالعنف الممارس من الزوج لزوجته بات من الظواهر المستفحلة في المجتمع، زيادة على أن هذا العنف يصاحبه السكوت عن حجم الإساءة مع تمادي الممارس للعنف في عنفه مع غياب عد المحاسبة من ممارسه.

اننا هاهنا نحاول فهم ما لدى عينة الدراسة من معلومات وقناعات وآراء ، يمثل مدخلا عمليا لفهم أبعاد تلك المشكلة ومسبباتها المتعددة في محاولة لرصد واقعها كما يراه أفراد عينة الدراسة بشرائحهم المختلفة، وتفسيراتهم المتعددة

لأسباب حدوثها، كما أن تحليل الفروق النوعية بين عينة الدراسة ومدى تأثيرها على إدراكهم لأبعاد المشكلة وفهمهم لمسبباتها يمكن أن يوضح لنا مدى وعي أفراد المجتمع (عينة الدراسة) بحجم تلك المشكلة ومدى انتشارها بين قطاعات نوعية مختلفة(تعليميا- اقتصاديا- عمريا- حضاريا...الخ).

ثانيا: أهمية وأهداف الدراسة

ترتسم ملامح أهمية وأهداف الدراسة الحالية في عدة منطلقات أساسية:

1- التعرف على ماهية الخرس الزوجي.

2- التعرف على إلى أي مدى أصبح الخرس الزوجي ظاهرة اجتمعية، وكيف تؤثر تلك الظاهره على المرأة وعلى أدوارها الزواجية.

3- تحاول الدراسة وضع إستراتيجية علمية لمواجهة الظاهرة عن طريق المراجعة النقدية للأدبيات الخاصة بالعنف ضد المرأة

ثالثا: تساؤلات الدراسة:

حاولت الدراسة الإجابة علي ثلاثة تساؤلات أساسية:

1- ماهي ماهية الخرس الزوجي ؟

2- ما هو مدى خطورة الظاهرة على المرأة ومن ثم على انتاج أشكال للعنف الأسري ؟

3- -هل يمكن مواجهة وإيجاد حلول بديلة داخل الأسرة لتلك الظاهره ؟

رابعا: الإطار المفاهيمي

1-العنف:

يعرّف العنف على أنه سلوك أو فعل إنساني يوصم بالقوة والإكراه والعدوانية ، يصدر عن الطرف الأكثر قوة قد يرتكب من قبل فردا أو جماعة أو دولة ، وموجّه ضد الذات الأخرى بهدف الهيمنة في إطار علاقة قوة غير متكافئة مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى[1].

أما إذا نظرنا للإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والذي وأقرته الأمم المتحدة سنة 1993 فقد عرّف العنف ضد المرأة بأنه (....أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة....).

وفي ذات الصدد تشير الوثيقة الصادرة عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995 أن العنف ضد النساءهو "..... أي عنف مرتبط بنوع الجنس، يؤدي على الأرجح إلى وقوع ضرر جسدي أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة بما في ذلك التهديد بمثل تلك الأفعال، والحرمان من الحرية قسراً أو تعسفاً سواء حدث ذلك في مكان عام أو في الحياة الخاصة.....) وعلى اعتبار أن المرأة أحد أكبر الروافد الإنسانية في المجال الكوني فقد طرح المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والذي صدر عنه ما يعرف بإعلان وبرنامج عمل فينا (1993) بين العنف والتمييز ضد المرأة وأشار إلى ذلك

في الفقرة (38) بأن مظاهر العنف تشمل المضايقة الجنسية والاستغلال الجنسي والتمييز القائم على الجنس والتعصب والتطرف وقد جاءت الفقرة كما يلي **".... يشدد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بصفة خاصة على أهمية العمل من أجل القضاء على العنف ضد المرأة في الحياة العامة والخاصة والقضاء على جميع أشكال المضايقة الجنسية والاستغلال والاتجار بالمرأة والقضاء على التحيز القائم على الجنس في إقامة العدل وإزالة أي تضارب يمكن أن ينشأ بين حقوق المرأة والآثار الضارة لبعض الممارسات التقليدية أو المتصلة بالعادات والتعصب الثقافي والتطرف الديني....."**.

أما إذا ذهبنا لتعريف العنف في القواميس العربية فسنجد أنه يعني انعدام الرفق والخرق بالأمر والأخذ بالشدة والقسوة في اللوم والمعايرة أما في المصطلحات الأجنبية تأتي الكلمة من أصل اليوناني violentia وهي تعني العصف (من العاصفة) والكسر وإصابة الشئ والاستخدام المبالغ فيه للقوة وممارسة العنف تعني الإجبار بواسطة القوة وإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات [2]، والعنف كمصطلح في العلوم الاجتماعية يعني اللجوء إلي القوة البدنية أو النيل من قوة الجسد وهو يمارس فرديا أو جماعيا، ويطلق عليه العنف المادي، أما العنف المعنوي فيعني الإيذاء النفسي أو اللفظي من خلال توجيه الإهانة، أو إلحاق الضرر النفسي، أو الحرمان أو القهر أو ممارسة القمع وعدم السماح بالتعبير عن وجهات النظر، أو التمتع بحرية التفكير أو التعبير أو التصرف.... الخ [3].

والعنف جزء لا يتجزأ من النظام يصوغ جملة الممارسات والأفعال ويشمل الحد أو القانون الذي ينظم العمل علي مستويات مختلفة، ولكن العنف في إطار ممارسات النظام يمكن وصفه على أنه عنف طبيعي حيث أن القوة داخل إطار النظام مهمتها أن تعمل علي تحقيق السيادة بواسطة السلطة، ومن هنا يمكن القول أن العنف الطبيعي يتحول إلي عنف ممنهج عن طريق السلطة، حيث لا تخلو السلطة مهما كانت من عنصر الجبر والإرغام حيث تمارس في بعض الأحيان العنف والعنف المضاد [4].

2-العنف ضد المرأة:

تعرف المادة الأولي من الإعلان العالمي للقضاء علي العنف ضد المرأة 1993 العنف ضد المرأة بأنة "أي فعل عنيف قائم علي أساس الجنس ينجم عنة أو يحتمل أن ينجم عنة أذي أو معاناة بدنية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك.التهديد باقتراف هذا العمل أو الاكراة والحرمان التعسفي من الحرية ، سواء وقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة [5]، كذلك تعرفه شتراوس Straus بأنة " فعل ينفذ بقصد إلحاق أذى بالطرف الآخر ويتراوح ذلك الأذى بين الصنع والقتل [2] ويعرفه ستوريو وستيل stordewz,stille " بأنه سلوك مؤذ يوجه للطرف الآخر بهدف متعة من فعل شيء لا يرغبه المعتدى، أو أكراهة على فعل شيء يرغبه [6].

وتذهب الأمم المتحدة لتعريف العنف الممارس على أنه " أيّ فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.

ومن هنا نستطيع أن تستخلص أن العنف ضد المرأة يشمل كل اعتداء سواء كان فيزيقيا ماديا كالضرب، الختان، الاغتصاب، تقييد الحرية في العمل أو مغادرة المنزل، أو معنويا كالسب والسخرية والإهانة، والمعاملة الدونية للمرأة، أو الحرمان من التعبير من الرأي أو الاضطهاد الفكري أو المعنوي.

وهناك من يعرف العنف ضد المرأة وفقا لتصنيفه وهذا ماذهبت إليه المواثيق الدولية:

1- **العنف العائلي:-**

يتخذ العنف العائلي أشكال عديدة من أهمها العنف النوعي، العنف ضد الزوجة يمثل العنف العائلي أصعب أنواع العنف الموجه ضد المرأة حيث يقع من قبل أفراد من المفترض أن يوفروا لها الحماية والأمان، وتتمثل صعوبة هذا النوع من العنف في أنه غالبا ما يعرض المرأة لخطر دائم داخل الأسرة، ويكون له آثار سلبية ليس فقط على المرأة والرجل (طرفي العنف) وإنما على الأطفال في حالة تواجدهم، وتتضاعف الخطورة هنا عندما يكون العنف موجه أيضا إليهم، ويقع موضوع دراسة الحالة للدراسة الراهنة في محور هذا النوع من العنف الخرس الزوجي على اعتبار أنه يمثل أحد أقسى أنواع العنف النفسي الذي تواجهه المرأة ويؤثر سلبا على استقرار الأسرة كافة كما أنه يشكل أبرز أنواع العنف الأسري في المجتمع المصري.

ويتضمن العنف العائلي أشكالا متعددة من بينها:-

أ) **<u>العنف الجندري:</u>**

ينضدد العنف الجندري على أنه الممارسة الممنهجة من قبل الرجل في ظل البنية الثقافية المجتمعية ضد المرأة بسبب نوعيها البيولوجي (الأنوثة) والاجتماعي (الجندر الدوني)، حيث يؤسس كل واحد منهما الآخر قصد شرعنة تفوق الرجولة وقصد الحفاظ على امتيازاتها وسلطها. وتعني الممارسة الرجولية للعنف ضد النساء دون أدنى شعور بالذنب، بل وبوعي سعيد، أن الرجل فاقد للثقافة النسَوية المساواتية التي تحثه على التخلص من العنف ضد المرأة، والتي تطالبه بالتعبير عن رجولته بطرائق غير عنيفة. مفاد الأمية النّسَوية عدم الوعي بضرورة المساواة بين الرجال والنساء في كافة الحقوق والواجبات [7].

وفي ذات الصدد هو ذاك العنف الذي يتخذ لاستمرار الهيمنة وفقا للنظرة الجندرية والعلاقات الغير المتساوية كما هي عليه انه وإبقاء وضع النساء كما هي عليه، وللتأكيد من يملك القوة، ومن يملك صنع القرار[8]، وهو عنف يمارسه الرجال ضد النساء داخل الأسرة مستندا على الموروث الثقافي من العادات والتقاليد وأساليب التربية والتنشئة التي تسمح بممارسة هذا النوع بل وتدعمه في بعض الأحيان [9].

وتراتيبا على ماسبق مانود قوله هنا أن أشكال متعددة للعنف الاجتماعي الناتجة عن أعراف وتقاليد وقوانين عرفية تتيح استخدام العنف ضد المرأة كاداه لتهذيب سلوكها أو عقابها فى بعض المواقف. وهذا القبول الاجتماعي لممارسة العنف ضد المرأة تكمن جذوره فى التنشئة غير السوية وغير العادلة للمرأة مقارنة بالرجل[10]، وذلك من خلال قولبة الفتاة لتقوم بدور تحفيزي للرجل لتكون مهمتها الأساسية إرضاؤه وقبولها برضا للعنف الجسدي أو النفسي أو الاجتماعي الناتج من جراء عدم رضاء الطرف الأخر (الزوج- الأخ – الأب) عن سلوكها أو تصرفاتها حيث ترى بعض النساء في بعض الأحيان أن للزوج كامل الحق فى معاقبة زوجته إذا أخطأت وأن من علامات الرجولة أيضا في بعض الطبقات الاجتماعية

عنف الرجل وقوته البدنية، بل من دواعي رضا النساء واستمتاعهن بتلك القسوة باعتبارها من مظاهر الرجولة كما صورها الموروث الثقافي من عادات وتقاليد ومفاهيم يتشكل من خلالها الإدراك.

ب) <u>العنف ضد الزوجة:</u>

يمتد العنف هنا أكثر من كونه العنف ضد الزوجات لأكثر من الاعتداء الجسدي أو المعنوي فقط وإنما يمتد ليشمل كافة أشكال السلوك الفردي أو الجماعي الذي ينال من المرأة ويحط من قدرها، ويكرس تبعيتها ويحرمها من ممارسة حقوقها المقررة لها في القانون، ويحجبها عن المشاركة، أو يمنعها من ممارسة كينونتها بشكل طبيعي وحقيقي.

ويتراءى العنف ضد الزوجة هنا لكونه أحد الصور التي تعكس العنف ضد اللأسرة ذاك لأن الأم والزوجة هي قوام الأسرة إنه على الرغم من انتشار العنف الأسري إلا أن الدراسات أظهرت أن درجة انتشار هذا العنف ومدى قوته تختلف باختلاف المستوى الاجتماعي للأسرة، كما تتأثر بمتغيرين الزوجة والزوج ودرجة تعليم كل منهم ونوع المهنة في كثير من الأحيان، كما ينتشر العنف ضد الزوجة في العائلات ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المتدني أكثر من غيرها، حيث يسود العنف ضد الزوجة والأطفال بمعدلات عالية قد تصل إلى حد الجريمة في الأسر ذات المستوى الاقتصادي تحت خط الفقر. حيث أكد هولتروروث موتر وأخرون في مراجعتهم للعوامل السكانية المرتبطة بالعنف، أن هناك علاقة ارتباط سلبية بين الوضع الاقتصادي المرتفع والعنف ضد المرأة، ولكن هذا لا يعني أن جميع الرجال الفقراء يسيئون لزوجاتهم، كما يعني أن الإساءة يمكن أن تحدث في العائلات ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المرتفع أو الجيد أيضا [11]. كما أكدت بعض الدراسات أن عامل العمر يلعب دورا كبيرا أيضا في العنف العائلي، فالأزواج في العشرينات وأوائل الثلاثينيات يمارسون العنف ضد زوجاتهم ضعفي الأزواج الأكبر عمرا [12].

وتتبنى الدراسة الراهنة مفهوم العنف الأسري على اعتبار أنه عنف أو سلوك مقصود من قبل شخص، كان أو مازال على علاقة حميمة مع الضحية، ويتضمن هذا العنف كافة أشكال الإساءة سواء جسدية أو عاطفية أو جنسية أو إقتصادية أو اجتماعية.

ويمثل الاغتصاب الزوجي شكل من أشكال العنف ضد الزوجة عملية الاغتصاب الزوجي وهي تعني طلب الزوج اللقاء الجنسي دون رغبة الزوجة وإرغاما لها ، كذلك قد يكون نوع الممارسة نفسها هو جزء من العنف الجنسي أو الاغتصاب الزوجي كما أوضحت نتائج المسح الذي أعدته منظمة الصحة العالمية والتي أكدت علي أن هناك 102 دولة في العالم لا توجد فيها أحكام محددة عن العنف المنزلي، ولا يعد الإغتصاب الزوجي جريمة يعاقب عليها([13])، أيضا من أشكال العنف المنزلي السيطرة الأبويةpatriarchy حيث يعتبر الرجل داخل الأسرة الأب الروحي المهمين والمسيطر على الموارد والقرارات، وقد تأخذ هذه السيطرة أشكالا متنوعة للتعبير عنها من أهمها الضرب كشكل من إشكال التأديب، أو الحرمان من حق العمل، أو الحرمان من حق التعليم (خاصة في مراحلة المتقدمة)، أو الحرمان من حق اختيار الشريك للزواج أو هجر الزوجة والحرمان من العلاقة الجنسية.

3-**الخرس الزوجي " الصمت بين الزوجين "**

يلعب الموروث الثقافي والاجتماعي رافداً هاماً في تدعيم وتعزيز ثقافة الصمت تصبغ المجتمع تجاه كافة الظواهر المجتمعية السيئة، ويلعب النظام الاقتصادي إلى جانب النظام الاجتماعي والثقافي حلقات للسيطرة ليحكم قبضته على المرأة ويزيد من تحكم الرجل بمقدراتها، وذلك من خلال تثبيت علاقات القوى غير المتكافئة بين المرأة والرجل. فللرجل حق السيادة في أسرته، من خلال علاقته المباشرة بوسائل الإنتاج، التي جعلت منه مصدر الإعالة في الأسرة، مقابل تهميش دور المرأة، وإعطائها أدوراً ثانوية في علاقات الإنتاج، ما كرس أدوارها التقليدية داخل نطاق أسرتها، والذي ترتب عليه زيادة في تكريس ثقافة الصمت في المجتمعات الإنسانية إزاء فعل العنف، وهي ثقافة مرادفة لثقافة المسكوت عنه، وثقافة ما يجري خلف الأبواب الموصدة [14].

وهنا يتجلى بشكل كبير تلك السلطة التي يتملكها الذكر – بصرف النظر عن مستوى تعليمه وسنه ووعيه – ويمارسها على الأنثى – بغض النظر عن قدراتها الفكرية والاجتماعية – ويفاقم تلك الهيمنة تراث راسخ من القيم والمعتقدات الشعبية العتيقة فتعامل المرأة في الوعي الشعبي للمجتمعات الذكورية على أنها ذلك (الشيء) القابل للتملك، وهو مايجعلها عرضة للعنف النفسي دون أن تبدي اعتراضا. فالمرأة والفتاة لا تتحكم في الفضاءات العامة التي هي ملك للرجل. بل هي جسد جنسي (مُشْيّئ) يوجد داخل هذه الفضاءات العامة؛ وبالتالي فهي أيضا ملك للرجل.

وفي صدد مغاير هناك من يذهب إلى تسميت الخرس الزوجي على أنه أحد أنواع الطلاق العاطفي أو كما يذهب علماء النفس إلى تسمتيه بأنه الطلاق النفسي ذلك الذي تستمر العلاقة الزوجية أمام الناس فقط، لكن العلاقه الحقيقه خوخاء فالحياة الزوجية هنا يتخللها الجفاف العاطفي والانفصال الوجداني.

مانود قوله هنا أن هذه الظاهره ليست نادرة الوجود بل هي ظاهرة منتشرة ؛ ففي تقرير لمجلة "بونته" الألمانية توضح الإحصائيات أن تسعًا من كل عشر سيدات يعانين من صمت الأزواج، وانعدام المشاعر بين الأزواج المرتبطين منذ أكثر من خمس سنوات. وتشير الأرقام إلى أن 79% من حالات الانفصال تكون بسبب معاناة المرأة من انعدام المشاعر، وعدم تعبير الزوج عن عواطفه لها، وعدم وجود حوار يربط بينهما، ويرجع ذلك لعدة أسباب تتمثل أهمها في انعدام التكافؤ بين الزوجين، من الناحية الاجتماعية والثقافية والتعليمية بل والعمرية، وهذه الفجوة تظهر بجلاء مع مرور الوقت.

خامسا: الدراسات السابقة

1- دراسة بعنوان " العنف الأسرى ضد المرأة "

هدفت الدراسة إلي معرفة مدى تعرض المرأة لظاهرة العنف الأسري، والأشخاص الممارسين لها، وخصائص وسمات المرأة التي تتعرض لها، والكشف عن مظاهرها وأسبابها وآثارها، ونظرة المرأة نحو ذاتها ورد فعلها تجاه تلك الظاهرة.

نتائج الدراسة:

- يزداد العنف الأسرى تجاه المرأة إلى حد ما في المستويات التعليمية المنخفضة، وتعددت واختلفت مظاهر العنف الأسرى ضد المرأة، كالختان، السب والشتائم، الإهمال، الضرب.
- أن المرأة تعرضت للعنف الأسرى بأشكاله المختلفة في مختلف مراحل عمرها وحالتها الاجتماعية، كما أن غالبية النساء يرون أنه لا يوجد فرق بينهن وبين الرجال.
- أن رد فعل المرأة الغالب تجاه تعرضها للعنف الأسرى سلبي (الاستسلام والسكوت) [15].

2- دراسة بعنوان " العنف ضد المرأة "

هدفت الدراسة إلي الكشف عن أنماط العنف ضد المرأة، المحددات المجتمعية لتنامي هذه الأنماط من العنف، وأهم الأبعاد المترتبة على ممارسة تلك الأنماط من العنف ضد المرأة.

نتائج الدراسة:

- تنوع الموطن الأصلي لحالات الدراسة والتي تتوزع ما بين الريف والحضر.
- غالبية المعنفات من خلال الدراسة من صغيرات السن.
- قصر مدة الحياة الزوجية غالبية حالات الدراسة [16].

3- **دراسة بعنوان " العنف الأسري بين الزوجين"**

هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة العنف الأسري بين الزوجين، وتحديد العوامل المسببة للعنف الأسري بين الزوجين، والآثار المترتبة علي هذه الظاهرة. ولقد استعانت الدراسة بمنهج المسح الاجتماعي بالعينة، كما استخدمت الدراسة أداة الاستبيان ودليل دراسة الحالة.

نتائج الدراسة:

- أكثر أشكال العنف التي تتعرض لها الزوجات هو العنف الجسدي والنفسي، وتمثل العنف الجسدي في الضرب، والصفع علي الوجه والجسم، وتمثل العنف النفسي في العنف التعبيري (الشتم، والنعت بألفاظ بذيئة)، والإحراج، والمعاملة كخادمة، والتهديد والوعيد.
- تبين أن من أسباب العنف الأسري بين الزوجين الصراعات الزوجية بسبب تدخل الأهل، واختلاف العادات التي تربي عليها كلا من الزوجين، وعدم التكافؤ في المستوي التعليمي أو العمري، بينما العوامل الدينية تمثلت في ضعف الوازع الديني لدي أحد الزوجين، بينما تمثلت الأسباب الاقتصادية في انخفاض دخل الزوج، وبطالة الزوج.
- اتضح أن أكثر الآثار الاجتماعية التي أصابت الأسرة نتيجة العنف الأسري هو التفكك الأسري سواء كان تفكك مادي أو معنوي سواء عن طريق الطلاق، أو التفكك المعنوي الناتج عن جو المنازعات المستمرة بين الزوجين [17].

- **دراسة بعنوان " العنف ضد الزوجة "**

هدفت الدراسة إلي التعرف علي الأسباب المؤدية إلي العنف ضد الزوجة، ونتائج العنف وآثاره علي الزوجة، والتعرف علي ردود أفعال الزوجة تجاه العنف الذي تتعرض له.واعتمدت البحث علي الدراسة الوصفية، وذلك باستخدام دليل مقابلة للزوجات وعددهن 140 زوجة، وذلك بسحب عينة عمدية شملت الزوجات من كافة ولايات محافظة مسقط.

نتائج الدراسة:

- العنف اللفظي، العنف الاقتصادي، العنف الجسدي: العنف الجنسي، وكل أشكال هذا العنف تتكرر بصفة مستمرة ولا ترتبط بوقت معين منذ بداية الزواج.
- ترجع الأسباب المؤدية للعنف إلى أسباب عامة، مثل القوانين المتعلقة بالأسرة ومدى الوعي بها، أو أسباب خاصة بالزوجين.
- تتضح ردود أفعال الزوجة تجاه العنف إما داخل نطاق الأسر، أو خارج نطاق الأسرة باللجوء إلى الأصدقاء أو الأهل أحيانا، واللجوء لبعض الجهات والمؤسسات، سواء كانت الحكومية كالمحاكم، الشرطة، أو الأهلية [18].

1- دراسة بعنوان " العنف الأسري في المجتمع الأردني"

هدفت الدراسة إلي التعرف علي نوع العلاقة بين ضحايا ومرتكبي العنف الأسري. وعرض أساليب ارتكاب العنف الأسري على الضحايا.

وانطلقت الدراسة من منهج المسح الاجتماعي، وشملت الدراسة عينة عشوائية حجمها (18) ألف أسرة، حيث يتكون مجتمع الدراسة من جميع ضحايا ومرتكبي العنف الأسري في المجتمع الأردني الواردة بياناتهم في المسوح التي تنفذها دائرة الإحصاءات العامة.

نتائج الدراسة:

- تبين من الدراسة أن أغلب الحالات تدل على وجود علاقة بين الضحية ومرتكب العنف حيث توضح النتائج إلى أن أكثر الأشخاص ارتكاباً للعنف هو الزوج وأكثر الأفراد التي تمارس عليها العنف هي الزوجة.
- أظهرت النتائج إلى أن ضحايا العنف الأسري يتوجهون إلى طلب العون والمساعدة للتخلص من العنف الممارس عليهم؛ نظرًا للأذى الذي يلحق بهم، وأغلب الحالات تدل على أن الضحية كانت تلجأ إلى عائلتها في الدرجة الأولى[19].

سادسا: الاطار النظري..." العنف ضد المرأة رؤى جدلية "

تبلورت الاتجاهات النسوية في دراسة العنف ضد المرأة في إطار اللامساواة النوعية عبر المراحل التاريخية المتنوعة. وبدت حركة تحرير المرأة كحركة حقوقية تطالب بالحقوق الاجتماعية والإنسانية للمشاركة في المجتمع، ثم تطورت لإثبات نديه المرأة للرجل. وتطرقت بعد ذلك أيضا إلي اتجاهات كثيرة، منها الليبرالي والماركسي والراديكالي والاشتراكي.... الخ ينظر كل منهما لعلاقات النوع من خلال منظور متميز [20]. كما برزت أيضا رؤية معرفية

أنثروبولوجية اجتماعية شاملة اختصت بقضايا مثل دور المرأة في التاريخ، والدلالة الأنثوية التي يستخدمها الإنسان في اللغة والمجتمع وربما يرجع لهذا الاتجاه نشوء ما سمي بالأدب النسوي والنقد الأنثوي [21].

ولكننا قبل أن نتطرق إلى كافة الأطروحات النظرية النسوية لايفوتنا أن نشير إلى تنتظير البنائية الوظيفية تلك التي لاطالما تحاول الحفاظ على ديمومة واتساق البناء الاجتماعي، وعلى هذا الأساس ينظر الوظيفيون إلى العنف على أنه دلالة داخل السياق الاجتماعي، فهو إما أن يكون نتاجاً لفقدان الارتباط بالجماعات الاجتماعية التي تنظم وتوجه السلوك أو أنه نتيجة اللامعيارية وفقدان التوجيه والضبط الاجتماعي الصحيح، وبذلك يجرفهم التيار إلى العنف. ومن ناحية أخرى، فقد يكون الأفراد عدوانيين فيسلكون طريقهم بعنف؛لأنهم لا يعرفون طريقة أخرى للحياة غير ذلك. وهكذا فإن معظم السلوك الذي نسميه سلوكاً منحرفاً، يعكس القيم الاجتماعية للمجتمع الذي يحدث فيه أو الذي يتضمن على الأقل تأثيراً للخروج على ما تعارف عليه هذا المجتمع من مقاييس سلوكية.

وفي صدد مغاير تذهب بينما نظرية الصراع التي نحن بصددها الآن والتي تعتمد عليها الدراسة الراهنة تشير إلي أن العنف يعد دائماً أحد الوسائل الأساسية لفرض سيطرة الرجل، ويري أصحاب نظرية الصراع أن حل مشكلة العنف يكمن في إعطاء المظلومين مشاركة عادلة في الثروة والقوة، وبذلك يمكن استخدام قوة المجتمع لإيقاف العنف مما يزيد من احترام الناس للمجتمع ومن رغبتهم في الالتزام بالقانون. وقد يرجع العنف إلي زيادة حجم الحرمان النسبي ومصدره غالباً اقتصادي، فالفقراء أكثر إحساساً بالحرمان النسبي سواء في المجتمعات المتقدمة أو المجتمعات النامية.

كما برزت أيضا اتجاهات العولمة ما بين مؤيد ومعارض واتسع في إطارها دراسة وضع المرأة، تلك الدراسات التي حاولت فهم أوضاع التميز ضد المرأة، كما برز واتضح مفهوم رؤى العالم حيث أصبح يمثل أحد المفاهيم الأساسية التي شاع استخدامها في البحوث والدراسات الأنثروبولوجية[22].

وتعنى رؤى العالم الثقافية السبل التي تتبعها المجتمعات لوضع تصور عن العالم، كما تعني الطريقة التي تنظر بها الذات الإنسانية إلى نفسها والى الآخرين، والى الكون المحيط بها.

ويدور مفهوم رؤى العالم حول عالم الواقع، كما يعني العالم المثالي المتصور كما تراه الذات، كما يتضمن نظرة هذه الذات إلى الظواهر وما يكمن وراءها من أفكار وعواطف ونزاعات وتصورات وقيم وأحكام كما يشمل المفهوم طريقة نظرة الإنسان إلى جسده وروحه وعقله وانفعالاته [23].

ويدخل في إطار مفهوم رؤى العالم الحياة الجنسية والنوع الاجتماعي وعلاقة الجسد بالروح والنظر إلى الجسد من الزاوية الشخصية والزاوية الغيبية أو الدينية وتأثير ذلك على إدراك الإنسان لذاته وإدراك المجتمع له.

ووفقا لأنصار ذلك الاتجاه فإن رؤى العالم يرجع إليها الكثير من أنواع السلوك الاجتماعي والقيم الأخلاقية، كما ترجع إليها أنواع معينة من العادات والتقاليد والمعارف والمفاهيم كمفهوم المكان والزمان، وشكل علاقة الذات مع الآخر كما تتطرق أيضا إلى عالم الماديات والحياة الدنيوية والغيبيات والحياة الدينية والروحية التي تشكل جميعها الاستجابات المنطقية لهذه الرؤية.

وقد أكد أصحاب هذا الاتجاه على أن رؤى العالم ليست متطابقة في المناطق الثقافية المختلفة،كما أنها أيضا قد تتشابه وتتماثل في بعض الأحيان كما تتباين وتختلف في أحيان أخرى [24].

وإذا ما حاولنا في البداية تحليل ظاهرة العنف نجد أن العنف الإنساني وجد منذ وجود الإنسان علي ظهر الأرض، وهو ما استند عليه كل أعمال " سيجموند فرويد" مؤسس التحليل النفسي الأشهر، حيث أشار إلى أن درجة من العدوان عند الذكور ضرورية لإقامة العلاقة الجنسية بالزوجة) وبالتالي فهو اعتبره مهمة من مهام استمرار النوع الإنساني [25].

كما أن تاريخ وجود الإنسان علي الأرض يشهد أشكالا متعددة من العنف اضطر إليها قديما حينما فرض عليه مواجهة الطبيعة مجردا من العلوم والفهم، ولعل في مقولات الماركسية الكلاسيكية حول نضال الإنسان ضد الطبيعة والتي استمرت حتى يومنا هذا إشارة إلي تلك الحقيقة التي فرضت عليه أن يكون عنيفا.

وبعد ذلك اتخذ عنف أو عدوان الإنسان – تاريخيا – شكلا مغايرا بمجرد استقراره بعد معرفته للزراعة، فبعد أن كان العنف وسيلة للإبقاء علي الحياة ذاتها، أصبح وسيلة للاستعمار والاستيلاء علي ممتلكات ونواتج عمل الآخرين، فشهدنا الحروب التي كان هدفها استبعاد المهزوم والاستيلاء علي ممتلكاته.

وعلي الرغم من المزايا الهائلة – إنسانيا وتكنولوجيا – للنظام الرأسمالي للإنتاج مقارنة بما سبقه من نظم حياتية تاريخية، إلا أنه نظام قائم منذ بدء البدء علي الاستيلاء العدواني علي فائض قيمة عمل العمال في البلد الرأسمالي الواحد،وعلي الاستيلاء العدواني علي خيرات المستعمرات وعلي الاستقطاب الحاد الدافع رغم توحيد العالم – إلي انقسامه ومنذ بدء البدء – إلي مراكز تستغل الأطراف، [26] حيث مارس النظام الرأسمالي العالمي عند استقراره عنفا عسكريا هائلا بدأ بوضوح في الحربين العالميتين، اللتان كانا في العمق إقتتالا بين الطبقات البرجوازية في دول الحلفاء والمحور علي وليمة السوق العالمية وعلي المستعمرات.

ثم استمر ذلك العنف، بعد النهاية الحاسمة للاستعمار الاستيطاني المباشر وتبدي في أكثر من شكل، عنف أيدلوجي حاد اصطلح علي تسميته" بالحرب الباردة " بين نموذجين، كثيرا ما قادا العالم إلي شفا حرب عالمية ثالثة نووية هذه المرة، وعنف تغير شكله من الاحتلال المباشر إلي تبعية تستهلك فوائض التوابع، وتقيم تحالفات مع طبقات داخلية لترسيخ التبعية، ثم بلغ العنف أوجه مع تحول النظام الرأسمالي العالمي إلي المرحلة التاريخية الحالية والتي اصطلح علي تسميتها بالعولمة وغني عن البيان ما تتسم به هذه العولمة من عنف وحشي علي الأصعدة كافة، فهي اقتصاديا تعني تزايد ثراء الأثرياء وتزايد إفقار الفقراء، كما تعني أيضا الحرمان المتصاعد من فرص العمل إلا لنسبة قليلة تمتلك مهارات وأدوات محددة،كما إنها حتى علي المستوي الدولي تزيد من هوة التباين بين الشمال والجنوب.وهي سياسيا: تعني هيمنة للمصالح الأمريكية الطرف الأقوى في المعادلة الدولية على كافة العناصر والأطراف ولكن بدرجات متفاوتة وضغوط متنامية. تتبدى في جنون العنف العسكري الذي أعاد تاريخ الاحتلال الاستيطاني المباشر بعنف وقسوة وإن حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إخفاء أهدافها ومراحلها إلا أنها تصبح شديدة الوضوح والجلاء تحت أرضية أيدلوجية هشة كمواجهة خطر الإرهاب وفوبيا الإسلام تارة، ومواجهة صراع الحضارات تارة أخري، ونشر الديمقراطية في العالم بالقوة والعنف أيضا، وهو ما يذكرنا بما كنا نظن أن الزمن قد تجاوزه بلا رجعة من خلال العنصرية الفجة في إطار ما كان يقال عن

دور الرجل الأبيض في نشر الحضارة بين الملونين المتخلفين بالضرورة، أو تحت شعارات كاذبة كالخلاص من أسلحة الدمار الشامل المزعومة التي دائما يثبت عدم وجودها، مع البعد الكامل عن أماكن وجودها لدى إسرائيل.[27]

وفي إطار استكمال منظومة العنف وإكتمال السيطرة تبرز ثقافة العولمة كما يشير " هربرت شيلر تلك الثقافة التي تقوم علي هيمنة الثقافة الأمريكية الساعية باحتكار وسائل الإعلام والترفيه على مستوى العالم وجعلها تحت سيطرتها[28]، من خلال نشر ثقافة استهلاكية واحدة تفتح الباب أمام سيادة قيم واحدة على مستوى العالم، قيم تمجد الاستهلاك، وتعظم من نمط الحياة الأمريكي، وتصور الثقافة الأمريكية وكأنها هي الملاذ وهي الملجأ بل هي خط النهاية للحياة والبشرية جميعا، وهو ما يدور في عشرات الأطروحات النظرية التي بدأت مع تيارات التحديث، وانتهت أخيرا إلي أطروحات فوكوياما وصمويل هنجتو والتي تشير بجلاء أن ثمة طريق واحد للتطور البشري هو الطريق الغربي الرأسمالي، وان ذلك الطريق الملكي محرم إلا على من يستوعب ويهضم ثقافته، وهو ما يعد إحياء مقيتا لعنصرية كنا نظن أيضا أن الزمن قد تجاوزها.

فمع ظهور حركة العولمة وإتساع نطاق تأثيرها، لم تتحقق الأماني المرجوة في أن يعم السلم والأمن والرفاهية أرجاء العالم، بل تفجرت الصراعات في الدولة الواحدة، وبين الدول بعضها البعض، وتنامي تيار العنف والعنف المضاد[29]، وبرزت العديد من القضايا المتناقضة والمتصارعة أيضا، فنمت الإتجاهات التحررية المتطرفة، واشتعل في مواجهتها الاتجاهات الأصولية المنغلقة في صورة سافرة للصراع والهمجية والعنف سيطرت عليها بدرجة كبيرة موجات من العنف والعنف المضاد، وتنازعت من خلالها الاتجاهات النظرية في إدراكها لآثار العولمة وتأثيراتها على قضايا المرأة بشكل عام والعنف والتمييز ضدها بشكل خاص.

ان جملة العرض السابق يقودنا هاهنا غلى التحديث عن وضع المرأه في إطار ثقافة العوملة تلك التي استباحت من المرأة ماستابحت وكانت السلاح ذو الحدين فعلى الغرم من أنها جعلت للنساء مطالب إلا أنها كانت الوجهة الأخر لتسليع المرأة حيث تصور المرأة في المنهج الثقافي للعولمة كسلعة، أو هي السلعة التي تشتري من اجلها باقي السلع. ولعل بعض التأمل في المنتج الفني الأمريكي والأوربي في السينما[30]أو المسلسلات، أو المجلات المخصصة للمرأة، يصور لنا أن المرأة قد تحولت إلى مصدر دائم للفتنة والغواية.كذلك الحال إذا ما تأملنا الإعلانات التجارية التي تستخدم المرأة في الترويج إليها.

وفي إطار ذلك تبلور العنف ضد المرأة، ليأخذ أبعادا سياسية غير مسبوقة وتصبح معاناة النساء أداه لتحقيق الشعارات السياسية بين القوى المتناحرة، حيث اعتمدته دول أخرى كذريعة للتنصل من إلتزامتها الدولية تحت شعار الخصوصية الثقافية، كما استخدمته بعض القوى كمؤشر للتخلف حيث انتهاك حقوق النساء وتدنى وضعيتهن في المجتمع[31]، واستخدمته بعض القوى لتكفير المخالفين لها في الرأي أو الطعن في وطنيتهم وأصالتهم وصدق ارتباطهم بثقافتهم الوطنية، كما لم يقف العنف الموجه ضد المرأة عند حدود الوحدات الصغرى،وإنما تعرضت النساء لانتهاكات صارخة، أكدت في النهاية علي تعميق وضعية التمييز بين المرأة والرجل من ناحية، كما عملت علي دعم البنية الأبوية الذكورية

المتسلطة من ناحية أخرى، وليصبح العنف الموجه ضد المرأة سلوكاً يومياً معتاداً يمارسه المجتمع ضدها، ويعيد هيكلته، ليصبح شيئاً عاديا، مستجما ضمن أطر البنيات الاجتماعية والثقافية والسياسية السائدة بها.

ويمكن أن نفهم هنا البعد السياسي للتمييز ضد المرأة في إطار العولمة من خلال فكرة الهوية والتوزيع غير المتكافئ للقوة والإدماج غير المتساوي في منظومة الدولة الحديثة.حيث اهتمت دراسات المرأة في هذا الإطار بمحاولة تحليل علاقات السيطرة علي المستوي العائلي باعتبارها (أي الدولة) هي ذاتها أداة السيطرة التي تعبر بكل المستويات الأخرى للعلاقات الاجتماعية القائمة علي الإخضاع والهيمنة[32]. والدولة هنا من خلال آلياتها المتنوعة تمثل احدي أهم الآليات التي تعيد إنتاج التمييز علي أساس الجنس أو الجندر ، كما تعيد إنتاج السيطرة القائمة علي الهويات العرقية. بل أن العلاقات السياسية التي تجسد وتعزز علاقات الهيمنة القائمة علي النوع قد تكون الأكثر استعصاء علي التغيير. فالدولة بنية ذكورية أكثر وأشد من كونها بنية طبقية. وتشهد القوة التي تمارسها الدولة سواء في مواجهة مواطنيها أو في إطار الصراعات الخارجية علي استمرار الأهمية الكبيرة للمظاهر الخام للقوة الجسدية ، والتي عادة ما تتحيز للرجال أو تنشأ علي قاعدة ذكورية[33]. وفي الحالات التي تتحيز فيها الدولة لمنظور تقدمي وإنساني للمساواة بين الرجال والنساء واحترام حقوق المرأة وردع انتهاكات معينة مثل التشويه الجنسي للنساء كما في قضية الختان ، فإنها قد لا تكون فاعلة أو قد تنتج نمطا للسياسة لا يسهم في اقتلاع تلك العادة بل يعمل بطرق غير مباشرة على دعمها. فما أسهل التضحية بحقوق ومصالح النساء لتعزيز مصالح سياسية في إطار الإهتمام بضرورة تأمين إستمرارية هيمنة الدولة في إطار قوة وضغوط ثقافة العولمة.

وإذا ما وحاولنا نتبع مقاومة المرأة للعنف الممارس ضدها علي مر التاريخ يبرز أمامنا وبقوة الاتجاهات النسوية في موجاتها المتتابعة والتي حاولت التخفيف من معاناة المرأة واسترداد حقوقها المفقودة في إطار العمل علي مقاومة التميز ضدها، في تلك الإتجاهات التي برزت في شكل حركات وأفكار ضمن مدارس وتيارات وأجيال وموجات متنوعة. كما تحالفت أيضا مع تيارات وحركات اجتماعية وسياسية وثقافية باحثة عن التغيير، متطلعة إلي المساواة والعدل والحرية في إطار محاولة تغير النظرة المكرسة للمرأة تاريخيا.

وعلي الرغم مما آخذ علي الحركة النسوية في بدايتها من هيمنة النساء علي عضويتها إلا أنها عادت اليوم لتصحيح ذلك بضمها لقطاع كبير من الرجال إليها حيث أصبح عدد الرجال يقارب عدد النساء النسويات، فلم يعد اعتناق الفكر النسوي مقتصرا علي النساء فحسب وإنما سادت نظرة إنسانية مؤكدة على أن تحرير النساء يعني بالضرورة تحرير الرجال من أدوار القمع والصور النمطية التي تم زجهم فيها علي طول الزمن، في محاولة لخلخلة النظام الذكوري السائد منذ ألاف السنين من خلال إيضاح وبلورة ما حدث له ابتداء من الظلم الواقع علي شرائح وطبقات وشعوب كاملة، وصولا إلي الخراب الذي يسير إليه الآن[34].

وإذا ما حاولنا تتبع الاتجاهات النسوية بالتحليل بشكل موجز نجد أنه في البداية برز الاتجاه النسوي الليبرالي الذي يرجع جذوره إلى المثاليات الاجتماعية عن الحرية والمساواة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حيث كانت الحرية تعني التحرر من تدخل الدولة خاصة فيما يتعلق بالأمور الشخصية[35]، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن أحد أسباب التحيز النوعي ضد المرأة هو التنشئة الاجتماعية القائمة على أساس النوع، حيث تحدد من خلال هذه التنشئة الأنماط

التقليدية لبنية الأسرة من حيث أدوار الذكورة والأنوثة ومن ثم يتم تنشئة البنات والنساء على التحلي بالصبر والتفهم والإحساس بالسلبية والاعتماد على الغير والطاعة والأدب وعلى الجانب الآخر يتم تنشئة الأولاد والرجال على الثقة بالنفس والاستقلالية والجرأة والمسئولية والتنافس والعدوانية [36].

وقد ساد في إطار هذا الاتجاه مبدأ المساواة والحرية والمطالبة بحقوق للمرأة متساوية مع حقوق الرجل في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية، في إطار قدرة النظام علي تحقيق التوازن للحياة الإنسانية إذا ما استطاع أن يحقق تلك المساواة وهو قادر عليها من وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه، حيث يرى أنصار ذلك الاتجاه أن جذور خضوع واستبعاد المرأة تكمن في إنكار الحقوق المدنية والفرص الاجتماعية لها، ويطالبون بأن تحصل النساء علي نفس الحقوق ونفس الفرص التي يتمتع بها الرجال. وفي سبيل ذلك ينادي هذا الاتجاه بسياسات تتيح للمرأة فرصا متساوية مع الرجل

أما الاتجاه النسوي الماركسي فيختلف عن الاتجاه النسوي الليبرالي إلى حد كبير حيث يذهب إلى أن تقسيم العمل على أساس الطبقة وتقسيم العمل القائم على أساس النوع يحددان معا الوضع الاجتماعي للنساء والرجال في أي مجتمع، ولكن تقسيم العمل على أساس النوع يعد نتيجة لتقسيم العمل على أساس الطبقة، ويؤكد أنصار الاتجاه النسوي الماركسي على أن الظروف البنائية للمجتمع الطبقي هي السبب الأساسي لسيطرة وتحكم الذكور واضطهاد المرأة [37]. حيث يشير هذا الاتجاه إلي ارتباط ظهور الملكيات الخاصة في التاريخ مع قمع المرأة، ويرى أن نظام العمل الرأسمالي يعتمد علي ثنائية الرجل العامل الحقيقي والمنتج أما المرأة فهي للأعمال المنزلية المجانية التي لا تتغير ضمن الإنتاج، حيث أعتمد ذلك الاتجاه على مقولة (إنجلز) بأن قيام الرأسمالية والملكية الخاصة أكبر هزيمة للجنس النسائي، والمدقق في هذا الاتجاه يجده قد أقتصر في تفسيراته على البعد الطبقي، وأصر على عدم اعتبار الفعل النسوي قائما بحد ذاته كفعل له أثره، كحجة عدم تشتيت القوى خارج ميدان الصراع الطبقي[38].

أما الاتجاه النسوي الراديكالي فيذهب إلى أن سيطرة وتحكم الذكور وما يتمتعون به من امتيازات هي أساس كافة العلاقات الاجتماعية المشوهة، حيث أن اللامساواة الاجتماعية تكمن في النظام الأبوي (حيث يتحكم الذكور في قوة العمل وسلوك المرأة الجنسي) وتأتي كل العلاقات الأخرى (مثل الطبقة) في المرتبة الثانية ويؤكد أنصار هذا الاتجاه على أنه على مر التاريخ كانت النساء أول جماعة مضطهدة ومقهورة، ويرى أن قهر المرأة من أقوى أنواع القهر الذي يصعب استئصاله، ولا يمكن التخلص منه إلا من خلال التغييرات الاجتماعية الشاملة مثل إلغاء المجتمع الطبقي، ويعارض العديد من أنصار الاتجاه النسوي الراديكالي مبدأ الحتمية البيولوجية المتطرف الذي تقول به (رون ميلر) ويذهبون إلى أن وقوع النساء ضحايا على أيدي الرجال سببه الأساسي أوضاع النساء الاجتماعية أكثر من طبيعتهم البيولوجية، وينظر هذا الاتجاه إلى كل الأوضاع بدرجة من التداخل وتبادل التأثير بشكل جدلي حيث ينظر هذا الاتجاه إلى التفاعل بين الطبقة والنوع باعتباره مسؤلاً عن تحديد وصياغة التنظيم الاجتماعي للمجتمع عبر أي مرحلة في تاريخه.

أما الاتجاه النسوي الاشتراكي فهو يختلف عن كل من الاتجاه النسوي الماركسي والراديكالي، حيث لا يعطي الأولوية للطبقة أو النوع. وإنما ينظر إلي ما بين الطبقة والنوع من العلاقات المتداخلة والمتفاعلة بقوة، فكلاهما نتاجا

للآخر داخل المجتمع، ويرجع أنصار الاتجاه النسوي الاشتراكي المسئولية عن تحديد وصياغة التنظيم الاجتماعي للمجتمع عبر أي مرحلة من تاريخيه إلي التفاعل بين الطبقة والنوع[39]. ويؤكد علي أنه يستحيل فهم الطبقة بعيدا عن معرفتنا لكيفية تأثير النوع علي بنية الطبقة كما أن فهم النوع يتطلب دراسة كيفية تأثير الطبقة أيضا علي بنية النوع، أي في إطار العلاقة الجدلية للتفاعل فيما بينهما وما يسفر عن ذلك من اتجاهات للتفاعل في مجالات ومستويات بنائية متغايرة [40].

برغم إدعاء النسوية العالمية تأسيسا على أن هدفها وموضوعها هو المرأة، إلا أن إقرار هذه النظرية بأنها مادية، جعلها محصورة في النهاية في النموذج المعرفي المادي أي كانت أطروحاتها، مع ملاحظة أن مبدأ العالمية النسوية ظل لفظا لا يتجاوز ما جاءت به بعض الكتابات من إشراك الباحثات الغربيات ذوات الأصول الأفريقية والأسيوية في بناء النظرية، وتصدير الفكر النسوي لنساء العالم وتوعيتهن، وهو ما يعني سقوط الفكر النسوي في التمركز حول ذاته وينفي فكرة عالميته [3].

ومما سبق يتضح لنا كيف أن قضية المرأة كانت دائما بؤرة المنازعات الفكرية حول كافة قضايا التنظيم الاجتماعي كما كانت المكثف الدرامي لكل الصراعات السياسية والاجتماعية أيضا في إطار من العنف والعنف المضاد.وسوف تحاول الدراسة الراهنة فهم وتحليل الخرس الزوجي أو الطلاق العاطفي الإناث باعتبارها تجسيدا للعنف ضد المرأة ذلك العنف الذي تلعب فيه الموروثات الثقافية والاجتماعية والدينية دورا هاما، كما يتجسد من خلال العنف النفسي ذلك الذي يتعاداه أحيانا إلى العنف الجنسي.[41]

سابعا: الإطار المنهجي للدراسة

عمدت الدراسة الراهنة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي في محاولة لقياس حجم الظاهرة داخل مجتمع الدراسة مع تحليل علمي ومنهجي لأبعادها والاجتماعية والثقافية مع محاولة الاستفادة بكل معطيات ومفاهيم العلوم الاجتماعية في كافة عمليات القياس والتحليل وتطويعها لخدمة أهداف الدراسة.

فقد استخدمت الباحثه منهج المسح الاجتماعي ثم اعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة أساسية في جمع البيانات باعتبارها أداه مناسبة لطبيعة موضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها حيث أنها من أنسب الأدوات حينما تكون البيانات المطلوبة ذات صلة بمشاعر الأفراد ودوافعهم واتجاهاتهم نحو موضوع معين وقد تضمنت صحيفة للاستبيان في صورتها النهائية 27 سؤال وقد روعي أن تكون نسبة كبيرة من أسئلة الاستبيان (مفتوحة) وذلك كي تعطي للمبحوث فرصة أكبر للتعبير عن آرائه بحرية، وقد روعي في صياغتها أن تكون الأسئلة بسيطة وتتفق مع جميع الفئات أو المستويات الثقافية وأن تغطي كافة جوانب الموضوع المراد دراسته.

مرحلة الدراسة الاستطلاعية: –

بعد تصمم استمارة الاستبيان بدأت الدراسة الميدانية حيث تم أولاً تطبيق نسبة 10 % من الاستمارات المعدة للتطبيق على عينة قوامها 50 مفردة تمثل 10% من العينة، حيث شملت عينة الدراسة عينة مختارة من محافظة الفيوم ريفها وحضرها روعي فيها أن تمثل بها كافة مراكز المحافظة لعينة ممثلة لها و للمجتمع المصري، تعكس العديد من الصفات والأفكار والاتجاهات ولكن لا تستطيع الدراسة أن تجزم أنها مطابقة له تماما ، لكن يمكن أن تمثله تمثيلا كبيرا،

وقد روعي في نسبة ال10% المطبقة أن تكون ممثلة لفئات الدراسة المختلفة كتجربة استطلاعية للتأكد من ملائمة أسئلة الاستمارة وإدخال بعض التعديلات البسيطة في صياغة بعض الأسئلة إذا ثبت عدم وضوحها بشكل قوي لدى المبحوثين.

وفي الوقت نفسه أعيد تطبيق الاستمارة على نفس الأشخاص بعد أسبوعين لقياس نسبة الصدق والثبات للاستبيان.

وقد جاءت نسبة الثبات لجميع المعاملات الخاصة بكل الأسئلة عند مستوى دلالة 0.01 من الثقة.

أما بالنسبة للأسئلة المفتوحة فقد روعي في استخراج معاملات ثباتها طريقة استخدام (تحليل المضمون) ومقارنتها بالإجابة الأولى لكل فرد من العينة، حيث وجدت أن مجموعة الآراء على درجة عالية من الارتباط وصلت إلى 0.73 وهذه الدرجة لمعامل الارتباط بين محتوى الإجابات في التطبيق الأول والمحتوى في التطبيق الثاني تعد من الدرجات العالية مما أدى بالباحثة إلى التطبيق النهائي لتلك الأسئلة المفتوحة والتي تعتمد على إبداء رأي مفردات العينة بحرية.

ثم تم استخدام التحليل الإحصائي في حدود الاستبيان الذي طبق على أفراد العينة عولجت البيانات التي مثلت آراء مفردات العينة حول ظاهرة الخرس الزوجي وقياس إتجاهاتهم نحو تحديد أهم السبل لمواجهتها من وجهة نظرهم إحصائياً على أساس حساب النسب المئوية لدرجة أهمية المشكلة بالنسبة للقطاعات المختلفة من عينة الدراسة ثم استخدام أسلوب تحليل المضمون Content Analysid للتوصل من خلال الاجابات على الأسئلة المفتوحة لمجموعة الإستجابات المرتبطة بموضوع الدراسة والتي تعرض بعض الأبعاد من وجهة نظرهم من خلال رؤيتهم لفهم أبعاد المشكلة أو المساهمة في مواجهتها.

مجالات الدراسة

انقسمت مجالات الدراسة إلى ثلاث مجالات هي: -

1- المجال الجغرافي:-

أجريت الدارسة الميدانية في محافظة الفيوم على عينة مختارة شملت الريف وحضر محافظة الفيوم، وقد روعي في العينة أن تشمل كافة مراكز محافظة الفيوم التسع بريفها وحضرها.

2- المجال الزمني:-

تم إجراء الدراسة الميدانية في الفترة من إبريل 2018 وحتى أغسطس 2018.

عينة الدراسة وطرق اختيارها وخصائصها

يعد اختيار عينة الدراسة من أهم المراحل الميدانية حيث يتوقف عليها دقة النتائج التي يصل إليها البحث، كما يعد تمثيل العينة بوضوح تمثيلاً صحيحاً من أهم ما تهدف إليه الدراسة الميدانية. وقد تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية الطبقية بالحصة حيث تم تقسيم العينة إلى عده فئات أو شرائح تمثل أغلب قطاعات وشرائح المجتمع المصري وروعي فيها التنوع من حيث مستوى التعليم، السن، المهنة، الحالة الإجتماعية، الديانة، المستويات الثقافية،...الخ، مع تنوع الأجيال (الشباب، الآباء، الأجداد..الخ) وروعي فيها أيضا التنوع بين الريف والحضر.

حاولت الدراسة عند اختيار العينة أن تكون ممثلة لكافة شرائح المجتمع المصري على اختلاف مستوياتها سواء من حيث النوع، أو السن، أو الحالة العملية، والتعليم، والحالة الاجتماعية، أو المهنية، في محاولة للوصول إلى النتائج الصحيحة التي تعبر عن المواطن المصري على اختلاف فئاته وشرائحه.

- توزيع نسبة الدراسة وفقا لمتغير السن

من المؤكد أن الإنسان قد تتغير مواقفه وإدراكه للمشكلات المحيطة به من مرحلة عمرية إلى أخرى، وقد يكون ذلك نتيجة لزيادة تجارب الإنسان وخبراته في إدراك أبعاد المشكلات و القضايا ومن هنا كان تنوع مفردات عينة الدراسة وفقا لمتغير السن كما تعكسه بيانات الجدول التالي.

جدول (1) يوضح توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير السن

السن	العدد	النسبة
21 – 18	75	%15
25 – 22	221	%44.2
35 – 25	124	%24.8
35– فأكثر	85	%17
المجموع	500	%100

وبقراءة بيانات الجدول السابق يتضح لنا توزيع العينة على أساس السن وقد تم توزيع العينة على أربع مراحل عمرية متنوعة لتمثل المرحلة من 18 21إلى عمر ال بنسبة 15 % من إجمالي عينة الدراسة، في حين تمثل الفئة العمرية من 18 سنه إلى أقل من 35 سنه بنسبة 44.2%. ثم الفئة العمرية من سن 35 إلى أقل من 55 سنه وذلك بنسبة 24.8% من إجمالي عينة الدراسة حيث يختلف ارتباطهم بالقضية وفقا للمرحلة العمرية أما الفئة من 55 فأكثر فكانت نسبتها 17% حيث تمثل الاختلافات بين هذه المراحل حيث يختلف، إدراك كل فئة عمرية عن الأخرى.ويتم تقسيمها جيل الشباب، جيل الآباء جيل الجدود.

- **توزيع نوعية الدراسة وفقا لمتغير النوع:**

قد يختلف الذكور عن الإناث في رؤيتهم الخرس الزوجي، وكذلك تختلف آرائهم في أساليب تلك القضية،. فلذا كان من الضروري تمثيل العينة لكلا النوعين مع محاولة قياس الفروق النوعية فيما بينهم تجاه قضايا الدراسة.

جدول (2) يوضح توزيع عينة الدراسة وفقاً للمتغير النوع

النوع	العدد	النسبة
ذكور	210	%42
إناث	290	%58
المجموع	500	100

وبقراءة بيانات الجدول السابق يتضح لنا توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير النوع توزيعاً متوازناً إلي حد ما حيث تصل نسبة الذكور في العينة إلى 42% في مقابل58% عند الإناث.

- توزيع العينة وفقاً للحالة العملية

يمكن أن تختلف رؤية عينة الدراسة لقضية الخرس الزوجي وفقا لاختلاف الحالة العملية فمن المفترض ألا تتشابه رؤاهم تجاه الظاهرة، حيث يلعب التعليم دورا هاما في إنارة العقل وتصحيح المفاهيم، فيكسب الفرد في بعض الأحيان قدرة أكبر على مواجهة بعض الموروثات والعادات الاجتماعية.

جدول (3) يعكس توزيع العينة تبعا لمستوى التعليم:

مستوى التعليم	العدد	النسبة
أمى	79	%15.8
يقرأ ويكتب	81	%16.2
مؤهل متوسط	196	%39.2
فوق المتوسط	53.5	%10.7
مؤهل عالي	90.5	18.1
المجموع	500	%100

وبقراءة بيانات الجدول السابق نلاحظ تنوع مفردات العينة من حيث مستوى التعليم حيث كانت النسبة الأكبر في المؤهل المتوسط بنسبة 39.2 % وهو ما يناسب مع طبيعة المجتمع في محافظات مصر عموما حيث تنتشر هذه الشريحة التعليمية بدرجة أكبر من غيرها، يليه نسبة من يقرأ ويكتب 16.3% ثم الأميين بنسبة 15.8%، فوق المتوسط 10.7% أما المؤهل العالي فكانت نسبته 18.1%. وقد حاولت الباحثة هنا توزيع مفردات العينة بشكل يتشابه مع نسبة وجودها الأصلي داخل مجتمعاتها على مستوى الريف والحضر وفقا لمتغير التعليم.

- **توزيع العينة وفقا لمتغير المهنة**

يمكن أن تلعب المهنة دورا في تشكيل اتجاه المبحوثين تجاه موضوع الطلاق العاطفي، حيث تختلف المهن العليا التي تساعد علي الاحتكاك أكثر بعناصر مختلفة تتيح تكوين ثقافة اجتماعية واسعة في إدراكها لبعض الأمور عن بعض المهن التي ينغلق أصحابها عليها بدرجة كبيرة، وتسود بينهم ثقافة تقليدية يصعب معها تغيير أفكارهم وعاداتهم، لذا حاولت الدراسة تنويع مفردات العينة حسب المهنة وقد كان توزيعها كما تعكسها بيانات الجدول التالي:

جدول(4) يوضح توزيع العينة تبعا للمهنة

المهنة	العدد	النسبة
لا يعمل	1305	%5.4
ربة منزل	100.5	%20.1
مهن عليا	56	%11.2
موظف	82	%16.4
حرفي	48.5	%9.7
بائع	51.5	**%10.3**
أعمال حرة	50	%10
على المعاش	84.5	%16.9
المجموع	500	%100

وبقراءة بيانات الجدول السابق يتضح لنا تنوع مفردات العينة تبعا للمهنة، وقد كانت مرتفعة في شريحة ربات المنازل بنسبة 20.1% يليها الموظفين بنسبة 16.9%، يليها أرباب المعاشات على اعتبار الاهتمام بجيل الأجداد في عينة الدراسة وذلك بنسبة 16.4%،، يليهم أصحاب المهن العليا بنسبة 11.2% ثم الباعة بنسبة 10.3% ثم الأعمال الحرة بنسبة 10%، ثم الحرفيين بنسبة 9.7% وكانت أقل شريحة في عينة الدراسة ممن لا يعملون بنسبة 5.4% وفي الغالب كانت هذه النسبة تمارس الأعمال الزراعية ومن هنا نجد أن عينة الدراسة حاولت بدرجة كبيرة أن تراعي التنوع في متغير المهنة لما له من أهمية في تشكيل الإتجاهات.

- عينة الدراسة وفقا لمتغير توزيع محل الإقامة

لا يمكن الاقتصار على معرفة آراء سكان المجتمع الحضري دون الريفي أو العكس. حيث أن هناك افتراض بأن درجة الارتباط العنف ضد المراة من حيث الخرس الزوجي في الريف تختلف عنها في الحضر. على أساس أنها ترتفع في الريف حيث تسود قوة تأثير العادات الاجتماعية والتمسك بالطقوس الاجتماعية والخوف من اللوم الاجتماعي كما تختصر العديد من الخصوصيات في إطار الأسرة الريفية وتتداخل الآراء تجاه قضاياها فالكل صاحب رأي ومشورة ويملك أيضا التأثير والضغط في بعض الأحيان، أما في المدينة فيقل ذلك التأثير وينحصر بدرجة كبيرة في نطاق الأسرة وإن كان قد يختلف طبقا لطبيعة الحي السكني ونوعيته فتشابه الأحياء العشوائية مع المجتمعات الريفية في الكثير من السمات والخصائص خاصة ما هو ثقافي واجتماعي فيها.

جدول(5) يوضح توزيع عينة الدراسة وفقاً لمحل الإقامة

محل الإقامة	العـــــدد	النسبة
حضر	220	%44
ريف	280	%56
مجمـــوع	500	100

جدول(5) يوضح توزيع العينة وفقا لمراكز المحافظة

محل الإقامة	العدد	النسبة
مركز الفيوم	140	%28
مركز طامية	87.5	%17.5
مركز سنورس	66	%13.2
مركز أبشواي	64	%12.8
مركز اطسا	68	%13.6
يوسف الصديق	74.5	%14.9
المجموع	500	%100

وبقراءة بيانات الجدول السابق يتضح لنا تمثيل العينة لكافة مراكز المحافظة وإن كانت أعلى نسبة مركز الفيوم على اعتبار أنه عاصمة المحافظة بنسبة 28% يليه طامية بنسبة 17.5%، يليه يوسف الصديق بنسبة 14.9%، يليه اطسا بنسبة

13.6%، يليه سنورس 13.2%، يليه ابشواي بنسبة 12.8%، وهو ما يناسب بدرجة كبيرة مع تعداد السكان في كل مركز من مراكز الحافظة.

- **توزيع عينة الدراسة وفقا للحالة الاجتماعية**

يمثل متغير الحالة الاجتماعية أهميته ودلاله في قبول أو رفض قضية العنف الأسري ضد المرأة عن طريق الخرس والصمت حيث يمكن أن يؤدي اختلاف الحالة الاجتماعية إلى اختلاف الاتجاهات تجاه مشكلة البحث لذا فقد راعت الباحثة تمثيل العينة لجميع الحالات الاجتماعية.

جدول (6) يوضح توزيع عينة الدراسة وفقاً للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العـــــــدد	النسبة
أعزب	257.5	51.5
متزوج	231.5	46.3
مطلق	6.5	1.3
أرمل	4.5	0.9
المجموع	500	100

وبقراءة بيانات الجدول السابق يتضح لنا اختلاف وتعدد الحالة الاجتماعية لأفراد عينة الدراسة حيث مثلت فئة الأعزب نسبة 51.5% في مقابل 46.3 % للمتزوجين، 1.3% مطلقين، 9.% أرمل، وبذلك مثلت العينة جميع الحالات الاجتماعية المختلفة وقد روعي التقارب في فئة متزوج وأعزب حيث ارتبط ذلك بتقسيم العينة وذلك بهدف قياس اتجاهات كل جيل من هؤلاء لتحقيق فهم أوضح للاتجاهات، وإمكانية التوقع لأفضل سبل التعامل مع الظاهرة في المستقبل.

- **توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الديانة**

يلعب متغير الدين دورا هاما في قبول هذه الظاهرة والترويج لها، حيث ترتبط في عقول الكثير من الناس سواء مسيحيين أو مسلمين أنها ممارسة دينية ومطلب ديني، والغريب أن المؤسسة الدينية الإسلامية أو المسيحية لم تحسم أمرها تجاه تلك القضية بالأسلوب الأمثل والقوة المطلوبة، لذا كان لابد من استطلاع رأي عينة الدراسة ومحاولة اكتشاف علاقة متغير الدين بها. وقد كان توزيع العينة وفقا لمتغير الدين كما تعرضه بيانات الجدول التالي:

جدول (8) يعكس توزيع مفردات العينة وفقا لمتغير الديانة

الدين	العدد	النسبة
مسلم	**420**	**%84**
مسيحي	**80**	**%16**
المجموع	**500**	**%100**

وترى الباحثة أنه استنادا إلى البيانات الواردة في الجداول السابقة، يمكن القول بأن عينة الدراسة رغم صغر حجمها نسبيا، إلا أنها من حيث ملامحها العامة قد تكون صالحة للتعميم على المستوى التحليلي التفسيري للدراسة وفقا لخطة التحليل الإحصائي.

وقد استهدف التحليل الإحصائي للعمل الميداني تفسير البيانات الكمية التي جمعت بواسطة صحيفة الاستبيان، واستخراج الدلالات الإحصائية لها، وتفسيرها تفسيراً بنائياً، يربط البيانات الميدانية بالسياق الاجتماعي البنائي الشامل لمحافظة القليوبية أولا، ثم بالمجتمع المصري ثانيا، من خلال التحليل الكمي والكيفي للبيانات المستقاة من استمارة الاستبيان التي طبقت على عينة الدراسة في ضوء أهدافها وتساؤلاتها، بهدف إبراز الدلالة السوسيولوجية للبيانات الواقعية، ووضعها في سياق أعم وأشمل لتكتسب دلالاتها الاجتماعية والتفسيرية.

وذلك من خلال:

توزيعات تكرارية بسيطة لكل أسئلة الاستبيان.

توزيعات تكرارية مركبة لعدد من أسئلة الاستبيان، مع بعض المتغيرات النوعية، كالسن، النوع، المهنة، الدخل، التعليم... الخ، وذلك للوقوف على طبيعة العلاقات والارتباطات بينهم.

من أهم مقاييس الدلالة التي تم الاعتماد عليها في تحليل نتائج الدراسة، مقياس

(كا2) لحساب دلالة الفروق بين تكرارات المتغيرات، وتحديد نوعية تلك العلاقة،من خلال مؤشر الدلالة، سواء كانت علاقة موجبة أو سالبة.

أما البيانات الإحصائية الرسمية، والمتصلة بموضوعات الدراسة فقد عرضت في سياقها داخل الدراسة.

استخلاصات أساسية

- تنطلق أهمية الدراسة الراهنة من حقيقة اجتماعية أساسية، وهي وجود مظاهر كثيرة للعنف ضد المرأة، بأشكال متنوعة وأساليب مختلفة ومعدلات عالية ومرتفعة رغم كافة الجهود لمواجهته والحد من تأثيره، فلا يزال العنف ضد المرأة يمثل مشكلة اجتماعية خطيرة تخترق كافة المجتمعات، وتنتشر في كافة الشرائح الاجتماعية والأوساط المهنية والتعليمية... الخ فتتنوع أساليبها وتتعدد أثارها وتتفاعل في إطارها الأسباب مع النتائج لتعود فيعمق كل منهما الأخر وينعكس في مزيد من العنف ومزيد من الاهتمام والانشغال به أيضا.
- إن الوقوف على طبيعة الصورة الذهنية لدى أفراد المجتمع عن مشكلة العنف ضد المرأة، وظاهرة الخرس الزوجي باعتبارها شكل صارخ من أشكال العنف ضد المرأة المصرية، كما تعكسها نوعية اتجاهاتهم نحو هذا العنف وتلك الظاهرة بالإضافة إلى محاولة فهم ما لدى عينة الدراسة من معلومات وقناعات وآراء ، يمثل مدخلا عمليا لفهم أبعاد تلك المشكلة ومسبباتها المتعددة في محاولة لرصد واقعها كما يراه أفراد عينة الدراسة بشرائحهم المختلفة، وتفسيراتهم المتعددة لأسباب حدوثها
- أن تحليل الفروق النوعية بين عينة الدراسة ومدى تأثيرها على إدراكهم لأبعاد المشكلة وفهمهم لمسبباتها يمكن أن يوضح لنا مدى وعي أفراد المجتمع (عينة الدراسة) بحجم تلك المشكلة ومدى انتشارها بين قطاعات نوعية مختلفة(تعليميا- اقتصاديا- عمريا- حضاريا...الخ). ومدى تأثير تلك العوامل النوعية والفروق المهنية علي إدراكهم ورؤيتهم للظاهرة.

- تنبع أهمية الدراسة الراهنة في محاولة أن تلعب نتائجها دورا في وضع إستراتيجية علمية لمواجهة الظاهرة يمكن أن تحقق تغيير مواقف الناس واستعدادهم للتفاعل مع جهود مكافحة الخرس الزوجي وذلك لا، أليات المواجهة قد تحد من معجلات ارتفاع االعنف الأسري وكذلك الحد من ارتفاع معدلات الطلاق ، وذلك من خلال المراجعة النقدية لكل ما سبق بما في ذلك السياسات الحكومية الرسمية وغير الرسمية وكذلك الجهود المبذولة عبر سنوات من العمل الدءوب. في محاولة لتغيير مواقف واستراتيجيات العديد من المؤسسات ، بما في ذلك سياسات الحكومة. للتعامل مع الظاهرة وفقا لفهم أبعادها ومسبباتها وتحديد الأوزان النسبية لها في ضوء مراعاة خصوصية الواقع بكافة أبعاده الثقافية والاجتماعية والقانونية، والدينية والطبية أيضا.
- حاولت الدراسة الراهنة تحديد أبعاد وآثار انتشار هذه العادة بشكل علمي ومنهجي من خلال محاولة رصد الأسباب الحقيقية المؤدية للوصول للخرس الزوجي وتحديد الأوزان النسبية لتلك الأسباب بالنظر للسياقات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية المتباينة. مع محاولة رصد الآثار السلبية على المرأه على اتعبار أنها حاملة الجزء الأكثر من تشكيل ثقافة الأسره والأبناء.
- كما حاولت الدراسة الراهنة الإجابة علي مجموعة من التساؤلات الهامة التي تنطلق من أهميتها من حيث بحث أسباب وجود تلك الظاهرة ، والبحث عن مقومات انتشارها ، وما هي أسباب عدم نجاح مقاومتها حتى الآن ، وما هي جهود تلك المقاومة وما مدي القصور فيها بمعني آخر ماهي أسباب عدم نجاحها ، وذلك في محاولة لطرح رؤية اجتماعية واضحة حولها ، بهدف تحديد الأوزان النسبية لمسبباتها وآثارها ، وأيضا في محاولة للاستفادة بها كمدخل أساسي لوضع إستراتيجية علمية تستطيع أن تحقق النجاح المأمول في مواجهتها وذلك من خلال تحليل اجتماعي عميق يتناول كافة الفئات والشرائح العمرية والاجتماعية والمهنية المتفاعلة مع هذه الظاهرة كمدخل أساسي يمكن أن يسهم في فهم وتحديد أفضل أساليب المعالجة والتأثير لتعديل الاتجاهات العامة.
- حاولت الدراسة الراهنة استطلاع رأي الفئات العمرية المختلفة في ظل الشرائح الاجتماعية المتباينة والثقافات الفرعية المتنوعة حول الظاهرة لقياس حجمها، ودرجة التمسك بها، في محاولة أساسية لتحديد أفضل المداخل النفسية والاجتماعية والقانونية للقضاء عليها، حيث يشكل ذلك الفهم المدخل الأساسي للمواجهة التي لابد وأن تتنوع سبلها وتتعدد مداخلها وأساليبها وفقا لاتجاهات تحقيق الهدف.
- إعتمدت الدراسة الراهنة على المنهج الوصفي التحليلي في محاولة لقياس حجم الظاهرة داخل مجتمع الدراسة مع تحليل علمي ومنهجي لأبعادها التاريخية والاجتماعية والثقافية مع محاولة الاستفادة بكل معطيات ومفاهيم العلوم الاجتماعية في كافة عمليات القياس والتحليل وتطويعها لخدمة أهداف الدراسة.
- تعتمد الدراسة في سياقها لتحقيق أهدافها على العديد من الأساليب والأدوات المنهجية العلمية، حيث تستند على التحليل الإحصائي والتاريخي مع تحليل مضمون الأرقام والوثائق التاريخية والاجتماعية والقانونية، بالإضافة إلى الاستعانة بأسلوب المسح الاجتماعي بالعينة واستخدام استمارة استبيان في موقف مقابلة مع المبحوثين.

- اعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة أساسية في جمع البيانات باعتبارها أداه مناسبة لطبيعة موضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها حيث أنها من أنسب الأدوات حينما تكون البيانات المطلوبة ذات صلة بمشاعر الأفراد ودوافعهم واتجاهاتهم نحو موضوع معين وقد تضمنت صحيفة للاستبيان في صورتها النهائية 27 سؤال وقد روعي أن تكون نسبة كبيرة من أسئلة الاستبيان (مفتوحة) وذلك كي تعطي للمبحوث فرصة أكبر للتعبير عن آرائه بحرية، وقد روعي في صياغتها أن تكون الأسئلة بسيطة وتتفق مع جميع الفئات أو المستويات الثقافية وأن تغطي كافة جوانب الموضوع المراد دراسته.
- حاولت الدراسة عند اختيار العينة أن تكون ممثلة لكافة شرائح المجتمع المصري على اختلاف مستوياتها سواء من حيث النوع ، أو السن ، أو الحالة العملية ، والتعليم ، والحالة الاجتماعية ، أو المهنية ، في محاولة للوصول إلى النتائج الصحيحة التي تعبر عن المواطن المصري على اختلاف فئاته وشرائحه.
- إنطلقت الدراسة الراهنة من قرى محافظة الفيوم كعينة كبرى للمجتمع المصري لا تتماثل معها تماثل تام ولكن تعكس العديد من الصفات والأفكار والموروثات والقيم الاجتماعية المشتركة معه بريفها وحضرها مع اختلاف الشرائح الاجتماعية والمستويات الثقافية والمعرفية والمهنية به.
- استهدف التحليل الإحصائي للعمل الميداني تفسير البيانات الكمية التي جمعت بواسطة صحيفة الاستبيان، واستخراج الدلالات الإحصائية لها، وتفسيرها تفسيراً بنائياً، يربط البيانات الميدانية بالسياق الاجتماعي البنائي الشامل لمحافظة االفيوم أولا، ثم بالمجتمع المصري ثانيا، من خلال التحليل الكمي والكيفي للبيانات المستقاة من استمارة الاستبيان التي طبقت على عينة الدراسة في ضوء أهدافها وتساؤلاتها، بهدف إبراز الدلالة السوسيولوجية للبيانات الواقعية، ووضعها في سياق أعم وأشمل لتكتسب دلالاتها الاجتماعية والتفسيرية.
- اتضح لنا من خلال بعض الإجابات من المقابلات المتعقمه خلال فتره اجراء البحث أن أحد الأوجه الأخرى للخرس الزوجي ازدياد معدلات العنف داخل الأسرة وقد تمثل هذا العنف على المرأه هو العنف الجسدي والنفسي. ويتفق ذلك مع دراسة " رقية محمد أحمد هلال زهري" في أن أكثر أشكال العنف التي تعرضت لها الزوجات هو العنف الجسدي والنفسي.
- تراءى ذلك العنف في العنف الجسدي " الضرب"، بينما تمثل العنف النفسي في العنف التعبيري كالشتم والجرح والتحقير. ويتفق ذلك مع دراسة " رقية محمد أحمد هلال زهري" في أن أكثر أشكال العنف الجسدي هو الضرب والصفع علي الوجه والجسم، وأكثر أشكال العنف النفسي هو العنف التعبيري.
- ان تأثير سوء المعاماه بين الوالدين نتيجة " الطلاق العاطفي " اتضح لنا من حديث بعض حالات الدراسة ا أن تعاطي المخدرات من قبل الأزواج كان من أكثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلي العنف الأسري.
- اتضح أن عادات وتقاليد المجتمع كانت من أكثر الأسباب الثقافية التي تؤدي إلي العنف الأسري، حيث أعطت هذه العادات والتقاليد الحق فيما يفعله بحق المرأة من عنف
- كما اتضح أن الفقر من الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلي العنف الأسري.

- اتضح أن انحراف الأبناء، والتفكك الأسري كان من أهم الآثار التي ترتبت علي العنف الأسري. ويتفق ذلك مع دراسة " رقية محمد أحمد هلال زهري" في أن أكثر الآثار الاجتماعية التي أصابت الأسرة نتيجة العنف الأسري هو التفكك الأسري سواء كان تفكك مادي أو معنوي.
- تبين أن غالبية حالات الدراسة كانت تستقبل العنف الذي تتعرض له من قبل الزوج بالصمت والسكوت ؛وذلك بسبب عدم وجود مصدر اقتصادي أخر للضحية تصرف به علي نفسها وعلي أولادها وهو الذي يجبرها علي الصمت عن العنف الذي تتعرض له. وهو ما يتفق مع دراسة "منى محمد الصاوي سنجاب" في أن رد فعل المرأة الغالب تجاه تعرضها للعنف الأسرى سلبي (الاستسلام والسكوت). ويختلف ذلك مع دراسة " خولة بنت سالم" ردود أفعال الزوجة تجاه العنف إما داخل نطاق الأسر، أو خارج نطاق الأسرة باللجوء إلى الأصدقاء أو الأهل أحيانا، واللجوء لبعض الجهات والمؤسسات، سواء كانت الحكومية كالمحاكم، الشرطة، أو الأهلية، كما يختلف مع دراسة " أفياء وليد أبو علي" في أن ضحايا العنف الأسري يتوجهون إلى طلب العون والمساعدة للتخلص من العنف الممارس عليهم نظرا للأذى الذي يلحق بهم. ويتفق ذلك مع نظرية الصراع في حل مشكلة العنف يكمن في إعطاء المظلومين مشاركة عادلة في الثرة والقوة.
- تبين أن دور الأسرة في الحد من ظاهرة العنف الأسري وصمت الضحية هو وجود التسامح في الأسرة، معني ذلك أن فقدان التسامح داخل الأسرة من شأنه أن يزيد الأمور تعقيداً فقد لا يغفر إحدى الطرفين خطأ الآخر مما يؤدي ذلك إلي تفاقم المشكلات، كما قد يؤدي إلي اللجوء للعنف.
- تبين أن دور وسائل الإعلام في الحد من هذه الظاهرة هو عمل برامج توضح أخطار العنف علي الأسرة وعلي الأبناء. يتفق ذلك مع نظرية الصراع في أنه يمكن استخدام قوة المجتمع لإيقاف العنف مما يزيد من احترام الناس للمجتمع ومن رغبتهم في الالتزام بالقانون.

Abstract

violence against Woman

A field study on the effect of marital muteness on women

By Hala Mansour

International conferences and agreements have always shed light on the seriousness of violence against women and called for it to be strongly confronted because of its negative effects on women in particular and society in general, and if we are in the face of a carcinogenic societal culture approaching with the taboos of popular culture then we are in a fierce war the phenomenon of marital silence that expresses in another way From emotional divorce as one of the harshest forms of violence against Egyptian girls and women, as reflected by the quality of their attitudes towards this violence, as violence from the husband to his wife has become a widespread phenomenon in society, in addition to this violence being accompanied by silence about the extent of abuse with the persistence of the practitioner Violence in the absence of his violence with impunity. The study started from a major question: What are the causes of marital silence, which has become a societal phenomenon, and how does this phenomenon affect women and their marital roles.

he field study was conducted in Fayoum Governorate on a selected sample that included the countryside and attended the Fayoum Governorate, and it was taken into account that the sample includes all nine centers in Fayoum Governorate in its countryside and attended. The field study was conducted from April 2018 to August 2018 and the most important results of the study were through some answers from sterile interviews during the research period that one of the other aspects of marital silence is the increase in rates of violence in the family and this violence may represent women, physical and psychological violence. Violence also appeared in physical violence, "beating", while psychological violence was represented in expressive violence, such as insults, wounding, and humiliation.

الهوامش

[1]) حسين درويش العادلي: العنف ضد المرأة الأسباب والنتائج – منشور على الموقع www.annabaa.org ولمزيد من الاطلاع على:

* شاكر الانباري: ثقافة ضد العنف، إطلالة على عراق ما بعد الحرب – معهد الدراسات الإستراتيجية – ط 1 بغداد ، أربيل، بيروت – 2007.

*.فائزة باباخان: القوانين العراقية الخاصة بحقوق المرأة في ضوء اتفاقية سيداو، دراسة مقارنة – دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر – العراق ط 1 – 2009 – ص 13.

2) ليلي عبد الوهاب: العنف العائلي، بيروت، لبنان، دار المدى للنشر والثقافة، ص ص.5،4.

3) أحمد زايد: قراءة في أدبيات العنف، رؤية سوسيولوجية ضمن أعمال المؤتمر السنوي الرابع، الأبعاد الإجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري (20– 24 إبريل 2002)، بحث منشور، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، القاهرة 2002، ص 12.

4) الأمم المتحدة، العنف ضد المرأة،تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بكين،،ص.3.

1)- STORDEUR , RASTILLER(1989) ending men`s violence against their partners: one road to peace, Nwelway: sage publications.

[2)] Gelles R.J(1987):"The violent home" Newlway park. Saye publications. p12.

[7] عبدالصمد الديالمي: العنف الجندري: أمية نَسَوية رجولية بين التطبيع والتمأسس، https://www.mominoun.com

[8]) ناهد رمزي، عادل سلطان، العنف ضد المرأة، مرجع سابق ص.1.

[9]) لويس لويس: العنف الجندري في وسائل التواصل الإجتماعي 24–10–2014 متاح على الرابط http://www.alqaws.org

[10]) طريف شوقي، العنف في الأسرة المصرية، دراسة نفسية إستكشافية، المؤتمر السنوي الرابع، الأبعاد الإجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري، مرجع سابق ص. 132.

[11]) Davies J. (1998) Safety Planning of Battered Women Copied by Sage Publications Inc.

[12]) إدرس عزام، العنف الأسري وانعكاساته على صحة المرأة في المجتمع العربي، المجلة الثقافية، العدد 21، عمان، الأردن، 2000، ص 68.

13) وزارة الصحة والسكان، قطاع السكان وتنظيم الأسرة، المشروع الإعلامي لدعم حقوق المرأة الصحية، القاهرة 2004،ص168.

[14]) منير كرادشة: العنف الأسري – سوسيولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنفة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2009، ص ص 112: 113

[15] منى محمد الصاوي سنجاب: العنف الأسرى ضد المرأة "دراسة حالة لإحدى قري محافظة الدقهلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2007

[16] نجاح نجيب أحمد محمود: العنف ضد المرأة "دراسة ميدانية مقارنة علي شرائح اجتماعية مختلفة بمحافظة المنيا"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنيا، 2011

[17] رقية محمد أحمد هلال زهري: العنف الأسري بين الزوجين "دراسة اجتماعية ميدانية علي مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية بالمنصورة"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2014

[18] خولة بنت سالم: العنف ضد الزوجة " دراسة ميدانية مطبقة على عينة من الزوجات في محافظة مسقط"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، 2008

[19] أفياء وليد أبو علي: العنف الأسري في المجتمع الأردني " دراسة مستندة إلي مسوح أسرية حديثة"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2014

[20]) أحمد أبو زيد: "ماذا تريد المرأة بالضبط؟" مقال في الهلال، مارس 1995.

21) جون استيوارت ميل: إستبعاد النساء، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، مكتبة مدبولي، القاهرة1998 – ص64.

[22]) ريان فوت: النسوية والمواطنة، ترجمة أيمن بكر، المجلس الأعلي للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة 2004، ص 213.

[23]) أحمد أبو زيد: رؤى العالم، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، القاهرة 1996، ص 132.

[24]– أماني قنديل، وسائل الإعلام وظاهرة الرأي العام في الدول النامية، رؤية سياسية لفاعلية العلاقة، القاهرة، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، مارس 1988 ص. 16.

[25] – فرج عبد القادر طه، علم النفس وقضايا العصر، عميد للدراسات والبحوث الإنسانية، القاهرة 1999، ص. 38.

[26]– عبد الباسط عبد المعطي، "العولمة –العمل المرأة – محاضرة افتتاحية" في عبد الباسط عبد المعطي – اعتماد علام محرران " العولمة وقضايا المرأة والعمل" مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2003.

27- رونالد روبرتسون "النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية " ترجمة أحمد محمود، نور أمين مراجعة وتقديم محمد حافظ دياب، المجلس الأعلى للثقافة، العدد 78 القاهرة 1998.

2- رونالد روبرتسون "العولمة كفكرة محورية" في مايك فذرستون "ثقافة العولمة القومية والعولمة والحداثة" ترجمة عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، العدد 132، القاهرة 2000

3- رونالد روبرتسون " "محلية العولمة الزمان والمكان والتجانس والتغاير" في مايك فيذرستون وآخرون "محدثات العولمة" ترجمة عبد الوهاب علوب – المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة 2000

4- سمير أمين مناخ العصر "رؤية نقدية" في العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي "تحرير عبد الباسط عبد المعطي مركز البحوث العربية (جمعية العربية لعلم الاجتماع) القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999

5- مجدي حجازي ، التغير الاجتماعي وقضايا التنمية والتحديث دراسة ميدانية عن الدور المتغير للمرأة الريفية المصرية في أحمد زايد ومجدي حجازي محرران ، الأسرة المصرية وتحديات العولمة.

28 – ناهد أحمد سيف فتح الله، حركة ما بعد الحداثة وانعكاساتها في الفكر الاجتماعي في مصر "رسالة ماجستير غير منشورة قسم الاجتماع كلية الآداب جامعة القاهرة 1999.

[29]– Robertson, R A Cherico "Humanity, Globalization and World Wide Religious Resurgence": A Theoretical Exploration, Sociological Analysis vol 46, 1985.

[30]- Murry, Stephen, "On Subordinary Native American Cosmologies to the Empire of Gender", Current August, 1994

[31] – أحمد ثابت "المشاركة السياسية للمرأة بين الذات والموضوع" في "الأسرة المصرية وتحديات العولمة" مرجع سابق ص 318.

[32]– السيد يس "الوعي التاريخي والثورة الكونية، "حوار الحضارات في عالم متغير" دراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1995.

[33] – السيد يس، العولمة والطريق الثالث، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة 2001، ص56.

[34]- Joan Scott, Feminist Reverberations '" in differences, for The Coming,Feb 2003.p. 13

[35] – سامية قدري ونيس "التيار النسوي والعمل الأكاديمي في مصر" كلية البنات نموذجا في (عبد الباسط عبد المعطي – اعتماد علام – محرر) "العولمة وقضايا المرأة والعمل، مرجع سابق، ص.441.

36) - John Charvet, Feminism, J. MDent & Sons ltd. London 1982 p. 45

37- David Boudchir, "The Feminist Challenge" Schoken Book, New York,1983.p.67

38 سارة جامبل "النسوية وما بعد النسوية" ترجمة أحمد الشافعي المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة،2002 ص.412.

[39] حول إشكالية الإشتراكية، حلقة نقاش، مجلة المستقبل العربي، العدد 163، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1988.

1- سورنام "الموجة النسوية الثانية في "النسوية وما بعد النسوية" ترجمة أحمد الشامي، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2002 ص 162.

[2] – أميرة خواسك، الحركة النسائية، سلسلة مكتبة الأسرة، القاهرة، 2002، ص 38.

<u>قائمة المراجع</u>

1 أحمد أبو زيد، "ماذا تريد المرأة بالضبط؟" مقال في الهلال، مارس 1995.

2 أحمد أبو زيد، رؤى العالم، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، القاهرة 1996.

3 أحمد ثابت "المشاركة السياسية للمرأة بين الذات والموضوع" في "الأسرة المصرية وتحديات العولمة" أحمد زايد، أحمد مجدي حجازي محررا أن مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2003.

4 أحمد زايد،" قراءة في أدبيات العنف "، رؤية سوسيولوجية ضمن أعمال المؤتمر السنوي الرابع، الأبعاد الإجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري (20- 24 إبريل 2002)، بحث منشور، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، القاهرة 2002.

5 إدرس عزام،" العنف الأسري وانعكاساته على صحة المرأة في المجتمع العربي "، المجلة الثقافية، العدد 21، عمان، الأردن، 2000.
7 أماني قنديل، " وسائل الإعلام وظاهرة الرأي العام في الدول النامية"، رؤية سياسية لفاعلية العلاقة، القاهرة، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، مارس 1988.
12 الأمم المتحدة، الإعلان العالمي للقضاء علي العنف ضد المرأة، نيويورك 1963.
11 الأمم المتحدة، العنف ضد المرأة، تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بكين 1995.
8 أميرة خواسك" الحركة النسائية" سلسلة مكتبة الأسرة، القاهرة، 2002.
9 تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، 2005.
20 جون استيوارت ميل، إستبعاد النساء، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، مكتبة مدبولي، القاهرة1998.
61 حسين درويش العادلي – العنف ضد المرأة الأسباب والنتائج – منشور على الموقع www.annabaa.org ولمزيد من الاطلاع عن تأصيل العنف ينظر: شاكر الانباري – ثقافة ضد العنف، إطلالة على عراق ما بعد الحرب – معهد الدراسات الإستراتيجية – ط 1 بغداد ، أربيل، بيروت – 2007 و د.فائزة باباخان – القوانين العراقية الخاصة بحقوق المرأة في ضوء اتفاقية سيداو، دراسة مقارنة – دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر – العراق ط 1 – 2009 – ص 13 وما بعدها.
62– إبراهيم بهلوي – العنف ضد المرأة ، مظاهره ونتائجه – منشور على الموقع www.alnoor.se/article
63– لويس لويس: العنف الجندري في وسائل التواصل الإجتماعي 24–10–2014 متاح على الرابط http://www.alqaws.org
64– عبدالصمد الديالمي: العنف الجندري: أمية نَسَوية رجولية بين التطبيع 40 والتمأسس، https://www.mominoun.com
65– منير كرادشة: العنف الأسري – سوسيولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنفة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2009، ص ص 112: 113
66– 40 منى محمد الصاوي سنجاب: العنف الأسرى ضد المرأة "دراسة حالة لإحدى قري محافظة الدقهلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2007
67– نجاح نجيب أحمد محمود: العنف ضد المرأة "دراسة ميدانية مقارنة علي شرائح اجتماعية مختلفة بمحافظة المنيا"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنيا، 2011
68– نجاح نجيب أحمد محمود: العنف ضد المرأة "دراسة ميدانية مقارنة علي شرائح اجتماعية مختلفة بمحافظة المنيا"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنيا، 2011
69– رقية محمد أحمد هلال زهري: العنف الأسري بين الزوجين "دراسة اجتماعية ميدانية علي مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية بالمنصورة"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2014
70– خولة بنت سالم: العنف ضد الزوجة " دراسة ميدانية مطبقة على عينة من الزوجات في محافظة مسقط"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، 2008
71–أفياء وليد أبو علي: العنف الأسري في المجتمع الأردني " دراسة مستندة إلي مسوح أسرية حديثة"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2014
21 حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، ص 208.
22 حول إشكالية الإشتراكية، حلقة نقاش، مجلة المستقبل العربي، العدد 163، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1988.
23 رونالد روبرتسون " "محلية العولمة الزمان والمكان والتجانس والتغاير" في مايك فيذرستون وآخرون "محدثات العولمة" ترجمة عبد الوهاب علوب – المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة 2000.
24 رونالد روبرتسون "العولمة كفكرة محورية" في مايك فذرستون "ثقافة العولمة القومية والعولمة والحداثة" ترجمة عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، العدد 132، القاهرة 2000.

25 رونالد روبرتسون "النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية " ترجمة أحمد محمود، نور أمين مراجعة وتقديم محمد حافظ دياب، المجلس الأعلى للثقافة، العدد 78 القاهرة 1998.
26 ريان فوت، النسوية والمواطنة، ترجمة أيمن بكر، المشروع القومي الأعلى للثقافة والترجمة، القاهرة 2004.
27 سارة جامبل "النسوية وما بعد النسوية" ترجمة أحمد الشافعي المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة،2002.
29 سامية قدري ونيس "التيار النسوي والعمل الأكاديمي في مصر" كلية البنات نموذجا في (عبد الباسط عبد المعطي – اعتماد علام – محرر) "العولمة وقضايا المرأة والعمل، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية لكلية الآداب – جامعة القاهرة.
31 سمير أمين مناخ العصر "رؤية نقدية" في العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي "تحرير عبد الباسط عبد المعطي مركز البحوث العربية (جمعية العربية لعلم الاجتماع) القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999.
33 سهيلة محمود، العنف ضد المرأة، أسبابه، أثاره، كيفية علاجه، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
34 سورنام "الموجة النسوية الثانية في "النسوية وما بعد النسوية" ترجمة أحمد الشامي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002.
16 السيد يس "الوعي التاريخي والثورة الكونية، "حوار الحضارات في عالم متغير" دراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1995.
14 السيد يس "حوار الحضارات الغرب الكوني والشرق المتفرد" مكتبة الأسرة، القاهرة، 2002.
15 السيد يس،" العولمة والطريق الثالث "، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة 2001.
36 عادل أبو زهرة (المرأة وحقوق الإنسان) في الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان القاهرة 2000.
37 عبد الباسط عبد المعطى، البحث الاجتماعي، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، دار المعرفة الجامعية، 1990.
38 عبد الباسط عبد المعطي، "العولمة –العمل المرأة – محاضرة افتتاحية" في عبد الباسط عبد المعطي – اعتماد علام محرران " العولمة وقضايا المرأة والعمل" مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2003.
41 فاتن أحمد علي عبد الرحمن، "عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دارسة المرأة، صورة المرأة المصرية بين الدراسات النسوية والواقع الاجتماعي، في "المرأة وقضايا المجتمع مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ط 1–2000.
42 فتحي مصطفى الشرقاوي، علم النفس وقضايا المجتمع، العنف الأسري، دار أتون للطباعة والنشر، القاهرة.
46 ليلي عبد الوهاب، العنف العائلي، بيروت، لبنان، دار المدى للنشر والثقافة.
47 مجدي حجازي ، التغير الاجتماعي وقضايا التنمية والتحديث دراسة ميدانية عن الدور المتغير للمرأة الريفية المصرية في أحمد زايد ومجدي حجازي محرران ، الأسرة المصرية وتحديات العولمة.
48 مجدي حلمي، الإنتهاك الجنسي للإناث، ختان الإناث في مصر، تقرير توثيقي، كاريتاس مصر، قطاع الصحة، القاهرة 2000.
17 المجلس القومي للمرأة، تنمية أساسها المشاركة، المؤتمر القومي الخامس، مارس 2005، مطبوعات المجلس القومي للمرأة، القاهرة.
18 المجلس القومي للمرأة، مطبوعات المنتدي الفكري الثاني بكين، القاهرة 2000.
49 مصر والنوع الإجتماعي، رؤية إستشراقية، البنك الدولي، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، 2003.
19 المنظمة العربية لحقوق الإنسان، التقرير السنوي، القاهرة، يونيو 1999.
52 نادية واصف، ده من زمان، مناظرات الماضي والحاضر حول التشويه الجنسي للإناث في مصر، اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية، القاهرة، 1998.
53 ناهد أحمد سيف فتح الله، حركة ما بعد الحداثة وانعكاساتها في الفكر الاجتماعي في مصر "رسالة ماجستير غير منشورة قسم الاجتماع كلية الآداب جامعة القاهرة 1999.
54 ناهد رمزي، سيكولوجية المرأة، قضايا معاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
55 ناهد رمزي وعادل سلطان العنف ضد المرأة، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،العدد السابع والثلاثون، العدد الأول، يناير 2000.

62 David Boudchir, “The Feminist Challenge” Schoken Book, New York,1983.p.67
63 Davies J. (1998) Safety Planning of Battered Women Copied by Sage Publications Inc
64 ertson, R A Cherico “Humanity, Globalization and World Wide Religious Resurgence”: A Theoretical Exploration, Sociological Analysis vol 46, 1985.
65 Gelbert, Rob “Citizenship, Education and Post Modernity” Birth Jorunal of Sociology of Education, vol 13-1992.
66 Gelles R.J(1987):"The violent home" Newlway park. Saye publications. p12.
67 John Charvet, Feminism, J. MDent & Sons ltd. London 1982 p. 45
68 Murry, Stephen, “On Subordinary Native American Cosmologies to the Empire of Gender”, Current August, 1994
69 oan Scott, Feminist Reverberations ‘” in differences, for The Coming,Feb 2003.p. 13
70 STORDEUR , RASTILLER(1989) ending men`s violence against their partners: one road to peace, Nwelway: sage publications.
71 Wood, Ellen Meiksins “what in the post modern Agenda? An introduction, Monthly review, An independent socialist Magazine vol 47 jul/Aug 1999